ورقة بحث

برنامج الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

الحركة الصدرية في العراق

ما بين سياسة الاحتجاج وسياسة السلطة

ريناد منصور وبندكت روِين ديكروز

تشاتام هاوس

تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية،
معهد سياساتٍ رائد عالميا يتخذ لندن مقراً له.
مهمتنا مساعدة الحكومات والمجتمعات لبناء عالمٍ
آمن ومستدام ومزدهر وعادل.

الملخص

- لطالما كان مقتدى الصدر زعيماً أشبه بلغز بالنسبة إلى صناع السياسات داخل العراق وخارجه، بما في ذلك الغرب، لا سيّما بتعدد الهويات التي يُسبغها على نفسه؛ من زعيم ميليشيا متمردة إلى زعيم حركة احتجاج إصلاحية، ومن فائز في الانتخابات ومؤسِّس ائتلاف حكومي، إلى ثوريّ. وإنّ لنفوذ الصدر أهميته الحاسمة في السياسة العراقية والإقليمية.

- ترى هذه الورقة البحثية أنّ الصدر انتهج استراتيجية "زعزعة الاستقرار المضبوطة"، التي ترمي إلى تسريع زعزعة الاستقرار السياسي، ليس بقصد إصلاح النظام السياسي أو إسقاطه، بل لتعزيز سلطته السياسية ضمن القِسمة الشيعية المهيمنة في الدولة العراقية. وقد تسارعت وتيرة تحول التيار من استراتيجية الحُكم الشيعي إلى استراتيجية الحكم التي تتمحور حول الصدر بعد فوز التيار في انتخابات عام ٢٠٢١، ما زاد من زعزعة استقرار السياسة العراقية المنقسمة أصلاً.

- وفي الواقع فإن المدخل إلى فهم نفوذ الصدر يكون من خلال فهم جمهوره: إذ تمثّل قاعدته الاجتماعية واحدةً من أكبر الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط. وتعرض هذه الورقة نتائج دراسة استقصائية سوسيولوجية فريدة من نوعها شملت أكثر من ١٠٠٠ من سكان مدينة الصدر في بغداد، وهي منطقة يتركّز فيها أتباع الصدر بكثافة.

- تشير الدراسة إلى أن القاعدة الاجتماعية للتيار ظلت فقيرة برغم استفادته سياسياً ومالياً من اتساع رقعة نفوذه في الدولة، ويطالب أتباع الصدر زعيمهم بتصعيد معارضته للوضع السياسي الراهن بنحو أكثر جذريةً، وهو ما يؤدي إلى تقويض استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة التي ينتهجها. ومن خلال عودته إلى الموقف الاحتجاجي، يأمل الصدر في الحفاظ على الشرعية بين أتباعه والتواصل مع فصائل الاحتجاج الأخرى في آن معاً، وبالتالي إعادة بناء ائتلاف سياسي بتوجهات احتجاجية.

- برغم إعلانه "اعتزال السياسة" في أغسطس/آب ٢٠٢٢، فمن المستبعد أن ينسحب الصدر نفسه من النظام السياسي العراقي أو يسمح له بالانهيار ما قد ينطوي على احتمال انزلاق هذا النظام إلى حرب أهلية. وسيواصل الصدريون الترشح للانتخابات والانخراط في السياسة، إلّا أن سياسة الصدر تأخذ منحى أكثر خطورة تغدو معه أكثر انفعاليةً وأقصر أجلاً، وهي بالتالي تزيد احتمال وقوع الحسابات الخاطئة - مثل انسحابه من البرلمان، الذي أذكى حالة عدم الاستقرار السياسي والاشتباكات العنيفة في جميع أنحاء البلاد.

- لم ينجح أولئك الذين تطلعوا إلى احتواء الصدر والقوة الاجتماعية لقاعدته بهدف تعزيز مصالحهم السياسية. وحتى وقت قريب جداً، كان صناع السياسات في الغرب يرون في الصدر سبيلاً للحد من النفوذ الإيراني في العراق ودعم رئيس وزرائهم المفضّل مصطفى الكاظمي وقيادة عملية إصلاح النظام السياسي. إلّا أن الصدر، وخلافاً لذلك، سعى في ضوء تصوره للدعم الغربي الضمني إلى تحقيق أجندته السياسية الخاصة، ما أفضى في نهاية المطاف إلى اصطدامه بالمصالح الغربية ليُثبت من جديد عيوب دعم الأفراد أو "انتقاء الفائزين" في شبكات السلطة المعقدة في العراق.

- يتعين على صنّاع السياسات في الغرب التركيز على بناء مؤسسات متماسكة في مختلف أنحاء الدولة العراقية تكون قادرة على مساءلة القيادة بالكامل.

المقدمة

بعد فوزه الصادم في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢١ في العراق وحصوله على ٧٣ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً برلمانياً، وعد التيار الصدري الإسلامي الشيعي بالدفع بالعراق نحو سياسة جديدة من خلال فرض إنشاء حكومة أغلبية.[١] ولكن في يونيو/حزيران من عام ٢٠٢٢، وبعد ثمانية أشهر من حالة الانسداد السياسي مع الإطار التنسيقي الشيعي[٢] المنافس بشأن تشكيل حكومة جديدة، انسحب زعيم الكتلة الصدرية رجل الدين الشعبوي مقتدى الصدر من العملية وأمر نواب كتلته بالاستقالة. وفي الشهر التالي اقتحم المتظاهرون الصدريون مبنى البرلمان العراقي واحتلوه. بعد ذلك، وفي ٢٩ أغسطس/ آب، اقتحم المحتجون وأفراد الجماعة المسلحة الصدرية المعروفة باسم سرايا السلام[٣] المنطقة الخضراء (منطقة بغداد الدولية المحصنة)، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مع الجماعات المسلحة المرتبطة بقوات الحشد الشعبي الموالية لإيران نتج عنها ما لا يقل عن ٢٢ قتيلاً.[٥]

وتمخّض عن هذه الأحداث عدد من الأسئلة كان أهمها: لماذا فشل الصدريون في تشكيل حكومة، ولماذا رفضوا إعادة الانخراط في التوافق السياسي الذي قامت عليه عمليات تشكيل كل الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣؟ ويبدو أن الصدر مستعد لمعارضة النظام الذي كان يحميه سابقاً من أجل تحقيق أهدافه. مع اندلاع العنف بعد احتلال البرلمان، تساءل أحد صُنّاع السياسات في الولايات المتحدة مستغرباً: "أيمكن لشخص واحد أن يحتجز البلاد بأكملها رهينة؟"[٦] وقد ظلّ العديد من المراقبين في حيرة من أمرهم متسائلين إلى أي مدى يرغب الصدر حقاً في المجازفة باستقرار نظام العراق السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣، ولأيّ غاية في نهاية المطاف؟

لعب التيار الصدري في ما مضى دوراً رئيساً في استقرار النظام السياسي في العراق حين تعرّض هذا النظام إلى ضغوط تمثّلت في أزمة تنظيم الدولة الإسلامية والصدمات في أسعار النفط والاضطرابات المدنية وجائحة كوفيد-١٩. وبسط الصدريون سلطتهم القسرية على الدولة، وأعادوا توجيه الاحتجاجات المناهضة للمنظومة السياسية مرتين بعيداً عن تحدي الأُسس التي يقوم عليها التوافق الحاكم في العراق.[٧]

وبعد ملاحظة هذه المواقف، شكك كثيرون في أن الصدر سيُسخّر النصر الانتخابي لحركته في عام ٢٠٢١ لتحدي قواعد السياسة العراقية جذرياً وخلخلة المنظومة التي غدَت حركته مدمجةً فيها.[٨] غيرَ أن الصدر سعى بإصرار إلى تحقيق رؤيته لحكومة "الأغلبية" من خلال التحالف مع الفصائل السنية والكردية لتشكيل التحالف الثلاثي وإخراج بعض أقوى الفاعلين السياسيين والأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق من اللعبة.[٩] ولم يخرق هذا المسعى عُرْفَ الشمول السياسي الذي أرسى الاستقرار في المنافسة بين النخب في العراق فحسب، بل وبدا أيضاً أنه يقفز على الرؤية المركزية الشيعية للدولة التي ترسخت في النظام السياسي العراقي.[١٠] وقد دفع تحدي الصدر للنظام السياسي القائم وما استتبعه من ردّة فعل من الإطار التنسيقي الشيعي بالعراق إلى خضمّ أزمة سياسية جديدة. والواقع أن رفضه للتسوية والتراجع تحت الضغوط، مثلما فعل في كثير من الأحيان في الماضي، فاجأ العديد من المتابعين ودلّ على أن دور الصدر كضامن للنظام السياسي –في شكله الحالي– لم يعد شأناً يمكن اعتباره من المسلَّمات.

لطالما انتهج الصدر استراتيجية "زعزعة الاستقرار المضبوطة" التي تعتمد على زعزعةٍ محدودة للنظام في لحظات استراتيجية بهدف كسب الدعم الشعبي والنفوذ السياسي، وهو ما يتفق في نهاية المطاف مع القواعد الأساسية للتنافس السياسي. إلّا أن الصدر، وبعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، بدأ يأخذ منعطفًا أكثر راديكالية إذ كان يسعى إلى زيادة زعزعة استقرار النخبة الشيعية الإسلامية المشتّتة أصلاً، وهو في الواقع كان ينتهج استراتيجية ترمي إلى إعادة هيكلة القوة السياسية الإسلامية الشيعية لتتمحور حوله هو بنقلِها من التمحور الشيعي إلى التمحور الصدري.

---

١ Robin-D'Cruz, B. (2022), 'The Sadrist Electoral Machine in Basra', Report, Century International, https://tcf.org/content/report/the-sadrist-electoral-machine-in-basra.

٢ الإطار التنسيقي تحالفٌ للجماعات الإسلامية الشيعية يضمّ ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وتحالف الفتح بما في ذلك زعيم تنظيم بدر هادي العامري وزعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، وتحالف قوى الدولة الوطنية بقيادة عمار الحكيم، وتحالف النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وائتلاف العقد الوطني بقيادة فالح الفياض، رئيس هيئة قوات الحشد الشعبي.

٣ المعروفة باللغة الإنجليزية باسم كتائب السلام Peace Brigades.

٤ Mansour, R. (2021), Networks of power: the Popular Mobilization Forces and the state in Iraq, Research Paper, London: Royal Institute of International Affairs, https://www.chathamhouse.org/2021/02/networks-power.

٥ Davison, J. (2022), 'Iraqi cleric Sadr calls off protests after worst Baghdad violence in years', Reuters, 30 August 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-security-forces-say-four-rockets-land-baghdads-green-zone-2022-08-30.

٦ مقابلة بحثية مع أحد صنّاع السياسات الأميركيين، واشنطن العاصمة، يوليو/ تموز ٢٠٢٢.

٧ Robin-D'Cruz, B. and Mansour, R. (2020), Making Sense of the Sadrists: Fragmentation and Unstable Politics, Report, Philadelphia, PA: Foreign Policy Research Institute, https://www.fpri.org/article/2020/03/making-sense-sadrists-fragmentation-unstable-politics.

٨ دودج، ت. ومنصور، ر. (٢٠٢١)، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق، ورقة بحثية، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية، https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-11/2021-06-17-politically-sanctioned-corruption-iraq-arabic-dodge-mansour.pdf.

٩ رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وعناصر من قوات الحشد الشعبي.

١٠ في عام ٢٠٠٥، أصدر الائتلاف العراقي الموحد الذي يمثل الأحزاب الإسلامية الشيعية مذكرة داخلية تشير إلى السياسة العراقية باعتبارها تدور الآن في فلك "الشمس الشيعية". كما أرسى هذا قاعدة أساسية لعملية تشكيل الحكومة العراقية حيث تدير كل كتلة عرقية طائفية شؤونها الداخلية الخاصة، مع إعطاء الأسبقية للكتلة الشيعية. علّاوي، ع. (٢٠٠٧)، احتلال العراق: كسب الحرب، خسارة السلام، نيو هافِن، منشورات جامعة ييل، ص ٤٣٨. انظر أيضاً: حداد، ف. (٢٠١٦)، بناء الدولة الشيعية المركز ورفض السنة في عراق ما بعد ٢٠٠٣، ورقة بحثية، واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، https://carnegieendowment.org/2016/01/07/shia-centric-state-building-and-sunni-rejection-in-post-2003-iraq-pub-62408.

تتناول هذه الورقة البحثية المعضلةَ التي تنشأ عندما ينجم عن استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة حالةً من عدم الاستقرار تصعُب السيطرة عليها. ومن بين أبرز نتائج هذه الاستراتيجية سوء التقدير في إدارة سياسة النخبة، وهو ما تجسّد في قرار الصدر بسحب نواب تياره من البرلمان، وهي خطوة كان يأمل أن يتبعه فيها حلفاؤه السنّة والأكراد، إلاّ أنهم لم يفعلوا ذلك، وعِوض ذلك بدأوا التفاوض مع الإطار التنسيقي الذي كسب المزيد من النواب بعد انسحاب الصدر. وقد دفعت هذه الخطوة الخاطئة الصدر إلى سلسلة من التحركات الانفعالية وإلى تصعيد العنف في المنطقة الخضراء، ما أدى إلى مقتل ٢٢ شخصاً على الأقل في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢٢.

ولكن إذا ما بحثنا في العمق فإن عداء التيار الصدري لإجماع سياسات النخبة مدفوع أيضاً بديناميةٍ تتولد من قاعدة التيار وتنشأ من التحدي الناجم عن إدارة قيادة التيار لقاعدتها الاجتماعية. وتُشكّل هذه القاعدة –التي تتكون من الملايين من الشيعة الأشدّ فقراً في المناطق الحضرية– المصدر الرئيس لسلطة الصدر السياسية. وبغية فهم أتباع الحركة فهماً أفضَل ومعرفة كيف يساهمون في صياغة سياسة التيار، أوكَل مركز تشاتام هاوس لفريق من الباحثين مهمة إجراء دراسة استقصائية لأكثر من ١٠٠٠ من أتباع التيار في مدينة الصدر. وسُمّيت المدينة باسم مدينة الصدر نسبةً إلى محمد صادق الصدر، والد مقتدى الصدر، وهي منطقة ذات أغلبية شيعية تُعدّ معقل الصدريين في شرق بغداد.[١١] وقد أُجرِيت الدراسة الاستقصائية في منتصف يوليو/تموز ٢٠٢٢ (انظر التفاصيل والنتائج أدناه). وبالتالي، فضلاً عن تناولها لسياسة النخبة، تعرض هذه الورقة أيضاً نتائج هذه الدراسة الاستقصائية وتُبيّن ما تعنيه هذه النتائج لناحية ما يتعلق بالتيار الصدري وبالاستقرار السياسي في العراق. كذلك تُقدّم هذه الورقة إرشادات لصانعي السياسات بشأن مثالب دعم الأفراد في شبكات السلطة المعقدة في العراق، وترى بأن السعي إلى الإصلاح لا يمكن أن يتمّ من خلال دعم "الأطراف" السياسية المختلفة، بل من خلال بناء مؤسسات متماسكة قادرة على مساءلة الشبكة السياسية برُمّتها. ويعرض الإطار التوضيحي ١ النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز تشاتام هاوس لسكان مدينة الصدر عام ٢٠٢٢.

الإطار التوضيحي ١. أبرز النتائج من مدينة الصدر

- لم يستفد جزء كبير من أفراد قاعدة التيار الصدري من سيطرة التيار المتزايدة على الدولة ولا يزال الكثير من هؤلاء الأفراد إما عاطلاً عن العمل أو في وظائف تتسم بكونها من أكثر أشكال العمالة انعداماً للأمان الوظيفي. وبالنسبة لهؤلاء، فإن النظام السياسي الفاسد غير جدير بالثقة، بما في ذلك مؤسسات مثل البرلمان ومجلس الوزراء. وهذا ما يدفع الصدر إلى الابتعاد عن النظام السياسي الذي يُعدّ اتفاقَ نُخبة يُضرّ بالعراقيين كل يوم من خلال الفساد والعنف البنيوي.
- وبدلاً من النخبة السياسية، يحافظ الصدريّون على إيمانهم بالقيادة الدينية لإدارة الشؤون الدينية والسياسية لجماعتهم، إلا أنهم يميلون إلى عدم دعم الفاعلين الدينيين الذين يتبوأون مناصب عامة في السياسة الرسمية، ولا يتقلّد الصدر ولا رجال الدين الصدريين مناصب حكومية رسمية.
- ولم تُظهِر الدراسة الاستقصائية سوى القليل من الأدلة الثابتة على أن الشّبّان والشابّات الصدريين يعزُفون عن الالتزامات الدينية أو الإطار الإسلامي للسياسة، غيرَ أن هيمنة الصدر على القرارات السياسية (أي التصويت) للجيل الأصغر سناً أضعف مما هي عليه الحال بالنسبة للأجيال الأكبر سناً.
- وبالاستفادة من تجربتهم في الفوز بالدورتين الانتخابيتين السابقتين، يحافظ الصدريّون على مستوى عالٍ من الحماس للانتخابات، على الرغم من الوضع العام المتمثل في تزايد عزوف الناخبين عن المشاركة. وهذا يعني أن الصدر يتمتع بميزة نسبية على منافسيه في التيارات الإسلامية الشيعية الذين يفتقرون إلى مثل هذه القاعدة.
- وعلى عكس مجموعات الاحتجاج الأخرى، يميل الصدريّون إلى اعتبار الاحتجاجات والانتخابات استراتيجيات تكميلية، إذ يبحث الصدريّون عن الزعامة التي تجمع بين كلا العنصرين، أي أنهم يبحثون عن القادة الذين لهم دور فاعل في الاحتجاجات والذين يفوزون في الانتخابات أيضاً.
- كان لدى الصدريين وجهات نظر متفاوتة بشأن حراك تشرين، إذ أظهر الصدريّون من الشريحة الشابّة ميلاً أكبر لتجربة التصويت للأحزاب السياسية المرتبطة بتشرين في المستقبل. ويشكل هذا خطراً على القاعدة الانتخابية للصدريين يسعى التيار إلى معالجته من خلال سياسات الاحتجاج والتواصل مع قادة حراك تشرين.

١١ للحصول على معلومات أساسية عن مدينة الصدر، انظر النقاش بشأن التطور التاريخي للمنطقة في:
.Krohely, N. (2015), The Death of the Mehdi Army: The Rise, Fall and Revival of Iraq's Most Powerful Militia, London: Hurst, pp.13–34

منهجية الدراسة الاستقصائية

أجرى الدراسة الاستقصائية بالنيابة عن مركز تشاتام هاوس فريقٌ من الباحثين المحليين بين ١٦ و ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٢٢، وشارك فيها ١٠٩٩ مشاركاً في مقابلات شخصية وجهاً لوجه. وأُبلغت الحركة الصدرية بإجراء الدراسة الاستقصائية ولكنها لم تتدخل بالموافقة على أسئلة الدراسة أو التأثير على الأشخاص الذين تواصل معهم الباحثون. وبذل الباحثون جهدهم لشمول مختلف البيئات الاجتماعية بهدف الحصول على عيّنة مُمثِّلة. لكن، وبسبب الأعراف الثقافية والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، جاءت عينة الدراسة الاستقصائية ممثِّلةً للذكور الشباب أكثر من النساء والفئات العمرية الأكبر سناً.

وإلى حدٍّ ما، تعكس التركيبة العمرية للعيّنةِ البنيةَ الديموغرافية الفعلية لمدينة الصدر، وقد اختيرت المدينة ميداناً للدراسة لأنها تمثل أكبر معاقل التيار الصدري في العراق. ولتجنّب تصميم دراسة استقصائية تتناول الصدريين بشكلٍ غير محدد، تقرر عوضاً عن ذلك تناوُل المواقع الجغرافية، وبالتالي، تتناول الدراسة سكان مدينة الصدر باعتبارهم ممثّلين للحركة الصدرية. على أن هذه النقطة تستدعي الإشارة إلى اثنين من المحاذير الهامة عند قراءة البيانات. أولاً، على الرغم من أن سكان مدينة الصدر هم في غالبيّتهم من أتباع التيار الصدري، لا يمكن القول بأن جميع المجيبين على هذه الدراسة الاستقصائية كانوا منتسبين إلى التيار. ثانياً، نظراً لأن الدراسة تناولت موقعاً جغرافياً واحداً فقط، فمن المرجح أن يقلّل هذا من تنوّع وجهات النظر داخل الحركة الصدرية، إذ أنّ عوامل أخرى، مثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، تساهم في تشكيل وجهات النظر هذه. وبعبارة أخرى، لا ينبغي افتراض أن الصدريين في مدينة الصدر يتبنّون نفس وجهات النظر التي قد يتبنّاها أقرانهم من أتباع التيار في مدينة البصرة أو محافظة ميسان الريفية على سبيل المثال. وثمة حاجة إلى مزيد من الدراسات الاستقصائية الموسّعة لتقديم صورة أكثر اكتمالاً للقاعدة الصدرية.

يقدم الجدول ١ في الملحق الذي يرد في نهاية هذه الورقة تفصيلاً للعيّنة حسب مناطق إقامة الأفراد داخل مدينة الصدر.

الشكل ١. عيّنة الدراسة الاستقصائية لمدينة الصدر: نظرة عامة ديموغرافية

١أ. التوزيع العمري للعيّنة

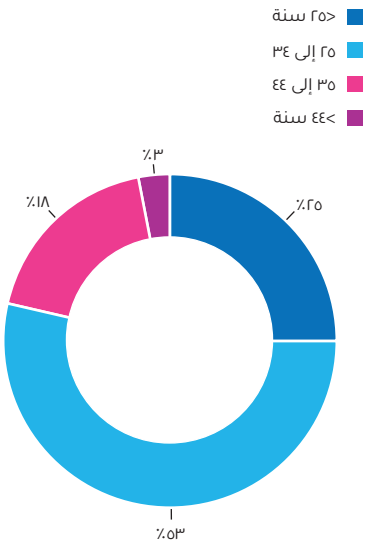

١ب. توزيع الجنسين حسب الفئة العمرية

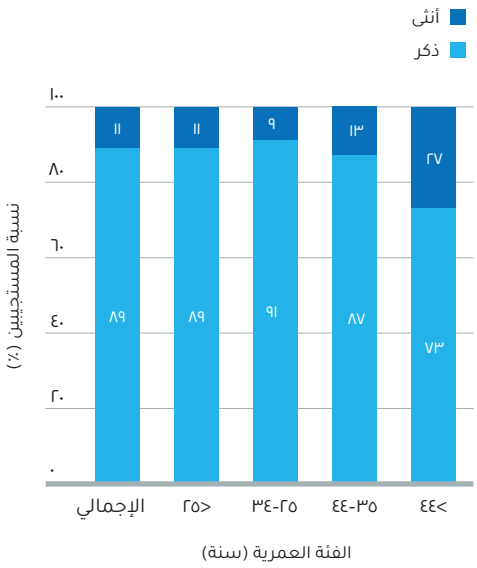

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

فكُّ رموز التناقضات: استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة التي ينتهجها الصدر

التنقُّل بين الهويات المتعددة

على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن، كان صناع السياسات داخل العراق وخارجه في حيرة من أمرهم بسبب عملية اتخاذ القرار التي انتهجها الصدر، التي وإن كانت مرتبطةً بسياقها منطقياً، إلاّ أنها كثيراً ما جاءت متقطعة وغير متّسقة. وقد أعرب العديد ممن عملوا معه خلال هذه الفترة عن إحباطهم من عدم قدرتهم على التنبؤ بخطوته اللاحقة أو تغريدته التالية. أما أولئك الذين أخذوا الخطاب الصدري في ظاهره فغالباً ما انتابتهم الدهشة أو حتى أنهم شعروا بالغدر.

وفي الآونة الأخيرة، بعد انتخابات عام ٢٠٢١، وجد صنّاع القرار السياسي والمحللون الغربيون والعراقيون أنفسهم مرة أخرى أمام خطاب الصدر بشأن مكافحة الفساد والإصلاح. وكان بعض صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة والعراق ينظرون إلى الصدر باعتباره قناة مهمة لتعزيز مصالحهم وأداةً لمحاربة إيران ودعم رئيس وزرائهم المفضّل مصطفى الكاظمي وإصلاح النظام السياسي العراقي المتعثر.[١٢] وكتب أحد مستشاري الكاظمي السابقين في مايو/ أيار ٢٠٢٢ قائلًا إنّ الصدر "أصبح الإصلاحي الوحيد المحتمل الذي يمكنه إصلاح نظام سياسي فاشل ميؤوسٍ منه".[١٣] واستمر هذا الدعم حتى بعد أن قمع الصدريون بعنف الاحتجاجات الجماهيرية التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ (المعروفة محلياً باسم ثورة تشرين) والتي طالبت بإنهاء الأساس الإثني الطائفي الفاسد للنظام السياسي (المحاصصة).

غيرَ أنّ التعويل على الصدر كحليف لتنفيذ السياسات أو الإصلاح هو في أحسن الأحوال استراتيجية قصيرة الأجل، وفي الأمد الأبعد فإن هذا النهج لا يسيئ قراءة مقاصد التيار الصدري فحسب، بل يهدد أيضاً بخنق التيارات الإصلاحية الأكثر أصالةً في الوسطَين السياسي والمدني. ومن ناحية أخرى فإن المكاسب المتوقعة في ما يتعلق بمواجهة إيران سوف تكون سطحية ومن المرجح أن يتخلى الصدر عنها حال نجاحه في ترسيخ موقعٍ قياديٍّ أكثر هيمنة داخل الكتلة الشيعية الإسلامية.[١٤] وفي المُجمَل، شجّع هذا النهج الصدريين على تبنّي مواقف أكثر خطورة، فضلاً عن تكثيفه المنافسة على الدولة بين النخبة.

إن الثنائيات التبسيطية من قبيل موالٍ/مُعادٍ لإيران أو مناصر/مناهضٍ للإصلاح قاصرة عن أن تساعد في صياغة فهمٍ للسياسة الصدرية التي توازن بين هويات متعددة. ومن بين هذه الهويات، الميليشيا، وحركة التمرّد الدينية الطابع، وضامن النظام. إذ كان التيار حزباً حاكماً وحركة احتجاج معارضة في آنٍ معاً. ومنذ الانضمام إلى العملية السياسية الرسمية في عام ٢٠٠٥ على وجه الخصوص، وازن الصدريون بين هذه الأدوار المختلفة ضمن استراتيجية شاملة هي استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة. وقد تجلّت هذه الاستراتيجية بالسعي إلى زعزعة النظام بشكل محدود في لحظات استراتيجية لكسب الدعم الشعبي والنفوذ السياسي، ولكن في نهاية المطاف الامتثال للقواعد الأساسية للمنافسة السياسية في البلاد.

يمكن أن يساعد المنطق الكامن وراء هذه الاستراتيجية في فهم بعض تصرفات الصدر ضمن منظور بعيد المدى. فمن الناحية السياسية، يميل الصدريون إلى العمل جنباً إلى جنب مع الأحزاب الإسلامية الشيعية الأخرى وترسيخ رؤية سياسية محورها الشيعة في الدولة العراقية، وحتى عندما أطلق التيار حملة انتخابية ترتكز إلى مناوأة هذه المنظومة السياسية – مثلما جرى في عام ٢٠١٨، حين شجب الصدريون المحاصصة – واصل الصدر العملَ على استقرار النظام في مرحلة ما بعد الانتخابات.[١٥] كذلك أثبت عنف التيار الصدري وقوّة التعبئة أنهما كانا أساسيَّين لسحق انتفاضة تشرين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ وإعادة استقرار النظام السياسي في مواجهة الاضطرابات الاجتماعية الضخمة والمطالب بالتغيير السياسي الجذري.[١٦]

---

١٢ The Economist (2021), 'Firebrand cleric Muqtada al-Sadr and America move closer in Iraq', 29 April 2021, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2021/04/29/firebrand-cleric-muqtada-al-sadr-and-america-move-closer-in-iraq.

١٣ Abbas, A. (2022), 'From Spent Force to Tactician: The Evolution of Muqtada al-Sadr', Emirates Policy Center, 12 May 2022, https://epc.ae/en/details/brief/from-spent-force-to-tactician-the-evolution-of-muqtada-al-sadr.

١٤ بعد اغتيال الولايات المتحدة للجنرال الإيراني قاسم سليماني والقيادي في هيئة الحشد الشعبي العراقية أبو مهدي المهندس بالتزامن في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، سافر الصدر إلى إيران لإثبات أنه أفضل من يمكنه تمثيل المصالح الإيرانية في العراق.

١٥ كما أدى الصدر دوراً في تحقيق الاستقرار بعد أن ساعد في إجبار رئيس الوزراء نوري المالكي على ترك السلطة في عام ٢٠١٤؛ بعد انتخابات ٢٠١٨؛ وبعد قمع انتفاضة تشرين (أكتوبر) في أوائل عام ٢٠٢٠ بدعمه لإدارة مصطفى الكاظمي.

١٦ كانت جماعات مقاتلة أخرى قد استخدمت في السابق عنفاً شديداً في محاولاتها لإنهاء احتجاجات تشرين. على سبيل المثال، على الرغم من مقتل العشرات من النشطاء في مذبحة ساحة الخلاني في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢١، التي يُزعم أنها بتنفيذ كتائب حزب الله وهي إحدى الكتائب المدعومة من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، إلا أن احتجاجات تشرين استمرت. على النقيض من ذلك، أثبت مزيج العنف الفريد من نوعه للصدريين (على سبيل المثال المذبحة في مدينة النجف في فبراير/شباط ٢٠٢٠) وقوة الحركة التعبوية، أي قدرتها على الاستيلاء على الحيّز المادي للاحتجاج (كما حدث في ساحة الحبوبي في الناصرية في أغسطس/ آب من نفس العام)، أنه كان حاسماً في سحق احتجاجات تشرين.

أمّا من الناحية العسكرية، فلم يعد التيار الصدري هو الميليشيا التي حاربت القوات الغربية وانخرطت في العنف الطائفي والاقتتال داخل الميليشيات الشيعية والأعمال الإجرامية العشوائية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩.[١٧] بدلًا من ذلك، انتظمت القوة القسرية للتيار في إطار الاقتصاد السياسي للعنف الذي أبقى على الدولة العراقية.[١٨] وتحوّلت سرايا السلام، الجناح المسلّح للتيار الصدري، بعيداً عن الحماسة الدينية والتعبئة الذاتية التي كانت لجيش المهدي، الأصل السابق للسرايا. واليوم، أُسوةً بجماعات مسلحة أخرى، اندمجت سرايا السلام في الاقتصاد السياسي للدولة العراقية، وهي أقل احتمالاً لأن تتحدى النظام سواء من خلال التمرد أو من خلال حرب أهلية.

وقد أثبت تمرّد الصدر ذاته من الناحية العسكرية والسياسية والدينية أنه مجرّد مشاكسة قصيرة أفسحت المجال بسرعة لدور أكثر امتثالاً للنظام. على سبيل المثال، في المجال الديني، تخلى الصدر تدريجياً عن تحديه لآية الله العظمى علي السيستاني بعد عام ٢٠٠٤.[١٩] وسعى منذ ذلك الحين إلى تعزيز سلطته من خلال مواءمة مواقفه الدينية والسياسية مع مواقف السيستاني. (فمثلاً، يقوم الصدر في كثير من الأحيان بتجيير تصريحات السيستاني ضد الطبقة السياسية لأغراضه الخاصة). وبالتالي فإن تصرفات الصدر كانت تميل إلى تحقيق الاستقرار في التراتبية الهرمية الدينية التي تتمحور حول مدينة النجف المقدسة وتعزيز دورها كقوة شبه دستورية في السياسة العراقية.[٢٠]

موازنة استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة

على عكس العديد من التجمعات المنافسة، ليست الحركة الصدرية مجرّد بنيةٍ لإدارة توزيع الموارد داخل شبكات النخبة، فقد ظلت حركة اجتماعية جماهيرية، وهو ما يُلزِم القيادة الصدرية بتحقيق التوازن بين لعب السياسة على مستوى النخبة وبين إدارة قاعدتها. وقد أوجد الصدريون حالة من التوازن الحاسم بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، عندما حرّض الصدر على احتجاجات جماهيرية متتالية ضد الحكومة تطالب بالإصلاح السياسي (بما في ذلك، على وجه الخصوص، احتجاج اعتصام في المنطقة الخضراء المحصّنة في بغداد في عام ٢٠١٦) برغم أنّ مئات من كبار المسؤولين وصناع القرار في العديد من مواقع إدارة الدولة كانوا يدرُّون الإيرادات على التيار.

وكان تضافر الصدر مع هذه الحركة الاحتجاجية داخل برنامج انتخابي ذا مصداقية كافية لشحذ همّة قاعدته الخاصة وجذب الشباب الشيعي من الخلفيات الصدرية إلى السياسة الانتخابية لأول مرة. وفي الوقت نفسه، أقام الصدر أيضاً روابط مع الأحزاب السياسية الأخرى القائمة وممثّلي ما يسمى بـ "الاتجاه المدني"، الذي أغرته قوة التعبئة الواسعة النطاق للقاعدة الصدرية.[٢١] كان بعض العلمانيين والليبراليين والمفكرين اليساريين البارزين على استعداد للعمل مع الزعيم الإسلاموي لأنهم اعتقدوا أن تلك هي الطريقة الوحيدة للتغلب على النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ لاستغلال الانقسامات داخل النخبة الإسلامية الشيعية.[٢٢]

أما من وجهة النظر الصدرية فقد مثّلت الاستراتيجية نجاحاً انتخابياً باهراً، إذ أقنع الصدر الكثيرين بأنه كان زعيماً احتجاجياً، على الرغم من حفاظه على أدواته الرئيسية للسلطة داخل الدولة. وتضاعف تقريباً الدعم المقدم إلى الائتلاف الذي يقوده الصدريون في الانتخابات البرلمانية العراقية من حيث حصة التصويت، من ٩١٧,٥٨٩ صوتاً في عام ٢٠١٤ (أي ٧ في المئة من المجموع) إلى ١,٤٩٣,٥٤٧ صوتاً (أي ١٤ في المئة) في عام ٢٠١٨. ويُعزى نحو ثلث هذه الزيادة إلى المكاسب التي حققها الحلفاء اليساريون والليبراليون للصدريين، بينما يعزى الثلثان الباقيان إلى التوسّع في القاعدة الانتخابية للصدريين.[٢٣] ولوضع هذا النجاح في سياقه، فقد انخفضت أعداد أصوات الإسلاميين الشيعة من غير الصدريين من ٤,٥ مليون صوت إلى ٣,٧ مليون صوت خلال نفس الفترة.

وتُعدّ انتخابات عام ٢٠١٨ بمثابة خطة الصدر النموذجية للنجاح السياسي لأنها استندت إلى كل من القاعدة الصدرية وخيبة أمل الشارع المتزايدة التي تجسدت في الحركات السياسية الاحتجاجية. وانطلاقاً من تلك اللحظة، يتطلع الصدر إلى تكرار هذا النجاح من خلال بناء الأواصر مع حركات الاحتجاج المرتبطة بتشرين.

---

١٧ Robin-D'Cruz (2022),"The Sadrist Electoral Machine in Basra'.

١٨ Mansour (2021), Networks of power; Robin-D'Cruz (2022), 'The Sadrist Electoral Machine in Basra'.

١٩ بلغ تمرد الصدر الديني أوجه في وقت مبكر في معركة النجف في عام ٢٠٠٤، عندما حاول جيش المهدي السيطرة على النجف.

٢٠ روبن ديكروز، ب. (٢٠٢٢)، "مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، https://carnegie-mec.org/2022/09/29/ar-pub-88046.

٢١ Robin-D'Cruz, B. (2019), 'Social Brokers and Leftist–Sadrist Cooperation in Iraq's Reform Protest Movement: Beyond Instrumental Action', International Journal of Middle East Studies, 51(2), pp. 257–58, https://doi.org/10.1017/S0020743819000047; Jabar, F. A. (2018), The Iraq Protest Movement: From Identity Politics to Issue Politics, Research Paper, London: London School of Economics, https://eprints.lse.ac.uk/88294/1/Faleh_Iraqi%20Protest%20Movement_Published_English.pdf.

٢٢ كان فالح عبد الجبار وفارس كمال نظمي وآخرون من أبرز المؤيدين لهذه الفكرة. انظر نظمي، ف. ك، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق [علم نفس الاحتجاجات في العراق]، بغداد: دار سطور.

٢٣ استناداً إلى تحليل الأرقام المقدمة من كيرك إتش سويل والمنشورة في نشرته التي بعنوان، "السياسة العراقية من الداخل" Inside Iraqi Politics، ٦٥، ٢٠١٨.

الميل إلى الحكومة أكثر من اللازم؟

يمكن أن تفقد استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة توازنها بسهولة، فبعد انتخابات ٢٠١٨، ظل الصدر حذراً من ارتباطه الوثيق بالحكومة، وبعد شهر من الانتخابات، رفض الاعتراف علناً بصفقة تشكيل الحكومة مع رئيس تحالف الفتح الشيعي المنافس هادي العامري وفقاً لما نقلته التقارير، وأصر على الإشارة إلى الاتفاق على أنه "تفاهم"، علماً بأنّ تفاصيل الصفقة كانت تتعارض مع المطالب الإصلاحية للاحتجاجات التي قادها الصدر نفسه. ومع انضمام الصدريين إلى المزيد من مساحات الحكومة، كان الصدر يمتثل امتثالاً أوثق لسياسة التوافق بموجب الأمر الواقع، وقد دفع ذلك إلى التعبير عن خيبة أمل عميقة بين مؤيديه.

وأدّت الحساسية بشأن النظر إلى التيار الصدري على أنه يُعزّز الوضع الراهن علناً إلى الدفع بسياسة الصدر لتعيين وزراء مستقلين أو تكنوقراطيين في الحكومة في عام ٢٠١٨. إذ يمكن لهؤلاء المسؤولين (بمن فيهم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وهو خبير اقتصادي) تقديم صورة "نظيفة" ونزيهة عن شاغلي المناصب العليا في الحكومة العراقية، بينما يخضع هؤلاء بشكل حاسم لسيطرة الصدر الذي يعمد إلى تمكينهم من خلال ارتباطهم به وبحيث يحسَبون أنهم يتمتعون بمسؤولية اتخاذ القرارات المهمة.

أدى فوز الصدريين في انتخابات عام ٢٠١٨ إلى توسّع تدريجي لشبكات التيار في جميع أنحاء الدولة العراقية لتغدو الكتلة بحلول أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٢١، أي وقت إجراء الانتخابات التي تلَت، الكيان السياسي الأبرز في الدولة.[٢٤] ومع ذلك فإن النجاح السياسي للصدريين وزيادة سيطرتهم على الدولة لم تعُد بالفائدة على القاعدة الشعبية للحركة بالمعنى المادي. وقد أتاحت السيطرة الفعلية على وزارات مثل الصحة والكهرباء للصدريين توليد الموارد المالية من خلال منح عقود مُحابِية لهم، ولكن المكاسب لم توزّع بالتساوي على أعضاء الحركة. وتكشف بيانات الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز تشاتام هاوس إلى أي مدى لا تزال نواة القاعدة الشعبية الصدرية في عام ٢٠٢٢ غارقةً بشكل كبير إما في البطالة أو في أشكال العمالة التي تتسم بدرجة عالية من انعدام الأمان الوظيفي.

أتاحت السيطرة الفعلية على وزارات مثل الصحة والكهرباء للصدريين توليد الموارد المالية من خلال منح عقود محابية لهم، ولكن المكاسب لم توزّع بالتساوي على أعضاء الحركة.

ووفقاً لبيانات الدراسة الاستقصائية الرئيسية (انظر الشكل ٢ب أدناه)، فإن ٦١ في المئة من مجموع العينة يندرج تحت وصف عاطل عن العمل. ولكن عند استبعاد أولئك الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم طلاب في هذه العيّنة، يرتفع هذا الرقم إلى ٧٤ في المئة بشكل عام، وإلى ٧٩ في المئة بين من هم دون سنّ ٣٥ عاماً. في حين أفاد ٧٥ في المئة من المجيبين الذين يعملون في ظيفة ما ولا يعتبرون أنفسهم طُلّاباً بأنهم يعملون بأجور يومية أو في أشكال أخرى من العمل غير المأمون (مثل قيادة التوك توك). وهذا يعني أن نسبة من يعملون في وظائف مأمونة (معظمها في القطاع العام) هي ٢٥ في المئة فقط، وإجمالاً (انظر الشكل ٢ج) كانت نسبة من يعملون في وظائف مأمونة ١٩ في المئة فقط من العيّنة. وفي الفئة العمرية ١٨–٢٤ سنة (وغالبيتها من الطلاب)، اعتبر ٦٠ في المئة من المجيبين أن آفاقهم الاقتصادية (من حيث ظروفهم المعيشية) إما أسوأ بكثير أو أسوأ من غيرهم من المواطنين، واعتبرها ٥ في المئة فقط أفضل. (انظر الشكل ٢أ) وفي جميع الفئات العمرية التي شملتها الدراسة الاستقصائية، تبنّى هذه الآراء ٤٤ في المئة و ٢٠ في المئة من المجيبين بالترتيب. وبالتالي فإن زيادة القوة الانتخابية لم تُتِح لغالبية القاعدة الاجتماعية الصدرية اختراق المجال العام الذي يطمع فيه الجميع للتوظيف في القطاع العام (الملاك الدائم)، وبالتالي فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المؤيدين للتيار الصدري ما يزال على حاله بدون تغيير.

٢٤ دودج، ت. ومنصور، ر. (٢٠٢١)، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق.

الشكل ٢. الوضع الاقتصادي والحالة الوظيفية

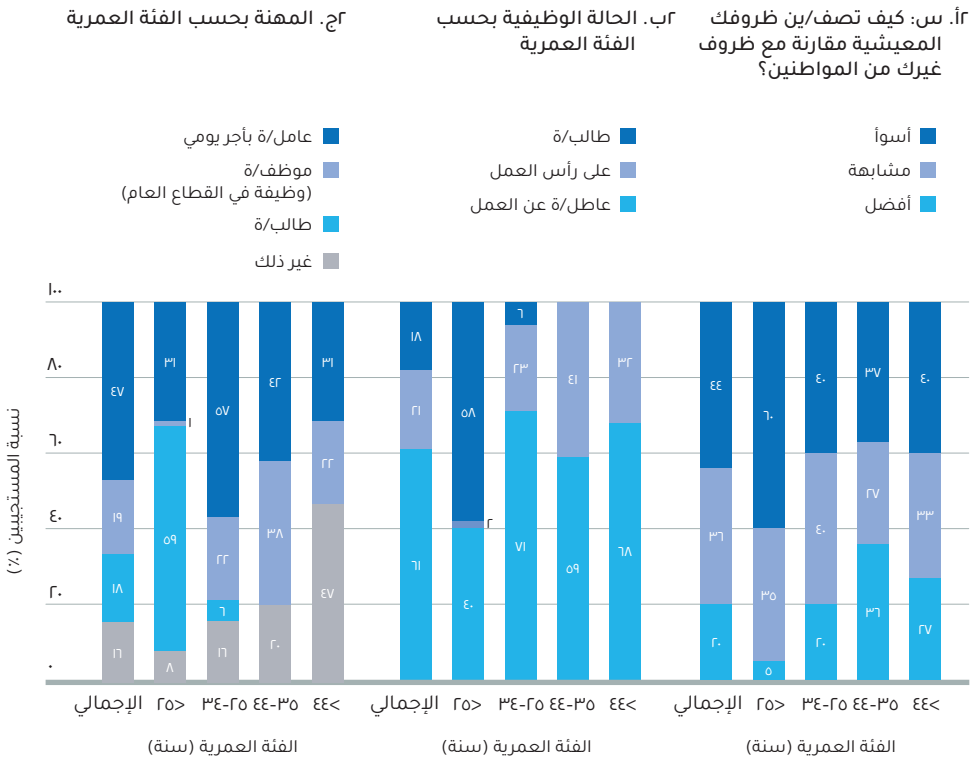

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب

كيف يمكن أن يكون هذا الاستنتاج منطقياً في سياق تسخير التيار الصدري المكثّف للدولة العراقية من أجل التعيينات القائمة على المحسوبية؟ أولاً، يعكس هذا مدى فشل توسُّع التوظيف في القطاع العام في مواكبة النمو السكاني في العراق، فقد ازدادت العمالة في القطاع العام بسرعة بالقيم المطلقة في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٤ ولكنها استقرّت عند مستوياتها في ذلك العام؛ وانخفض عدد موظفي القطاع العام[٢٥] كنسبة مئوية من القوة العاملة انخفاضاً مطردا بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨.[٢٦] وقد تغيرّ هذا الاتجاه بدءاً من عام ٢٠١٩، إذ راحت الحكومات تستخدم عروض التوظيف في القطاع العام لتثبيط الاحتجاجات. وفي ظل هذه الظروف، لم تعد المحسوبية في التوظيف تُركز (كما كانت في أوائل عام ٢٠١٠) على إدخال من هم خارج المنظومة إلى شبكات المحسوبية الآخذة في التوسّع، بل إن الفصائل السياسية راحت تتنافس لمجرد "تفكيك" الشبكات القائمة من خلال تغيير انتماءاتها.[٢٧] وبالتالي، على الرغم من تنامي سلطتهم داخل أجهزة الدولة، لم يتمكن الصدريون من نقل نواة قاعدة التيار الاجتماعية من الهوامش الاقتصادية إلى وضع يمكن فيه لأفرادها المشاركة الكاملة في اقتصاد التوظيف السياسي في الدولة. إزاء هذا الواقع، وعلى الرغم من كونه لاعباً رئيسياً في السياسة العراقية، سيستمر الصدر في الاحتجاج ضد النظام القائم طالما أنه لا يقدم فوائد لأتباعه.

٢٥ أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى جانب أزمة تنظيم الدولة الإسلامية إلى فرض تدابير التقشف في عام ٢٠١٤.

٢٦ Tabaqchali, A. (2020), 'How Demographics Erode the Patronage Buying Power of Iraq's Muhasasa Ta'ifia,' Arab Reform Initiative, 30 July 2020, p. 4, https://www.arab-reform.net/publication/how-demographics-erode-the-patronage-buying-power-of-iraqs-muhasasa-taifia; Al-Mawlawi, A. (2018), 'Analysing Growth Trends in Public Sector Employment in Iraq', LSE Middle East Centre blog series, 31 July 2018, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/07/31/analysing-growth-trends-in-public-sector-employment-in-iraq.

٢٧ ويساعد هذا أيضاً في تفسير اشتداد التنافس بين الصدر ونوري المالكي خلال هذه الفترة، نظراً لأن تركة وازنةً للمالكي ما تزال حاضرة في شبكات الدولة القائمة بسبب فترة التوسع في المحسوبية القطاع العام في فترة إدارته.

ثانياً، بالنسبة إلى شبكات المحسوبية الجديدة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى العاملة والتابعة للتيار الصدري فإنها فعلت ذلك على أساس متقلّب جداً وتحقيقاً لغايات محددة. إذ تتواءم الشبكات وفقاً لتوازن القوى المتغيّر داخل كل وزارة أو مديرية، وعلى هذا النحو، غالباً ما تمتاز هذه الشبكات بكونها قواعد "رخوة"، وذلك خلافاً للقاعدة الأساسية المرتبطة بالتيار الصدري من خلال عمليات تنشئة اجتماعية أعمق.

بعد فوز الصدريين في انتخابات ٢٠١٨، أصبح التيار أكثر تأثيراً داخل الحكومة مُراكِماً المزيد من السلطة حتى في ظل إدارة الكاظمي، بيدَ أن هذه المكاسب تحققت على خلفية نظام سياسي كان في طريقه إلى الأزمة. ولقد أفضى هذا الواقع إلى نشوء مفارقة واضحة، إذ نجم عن النجاح السياسي الذي حققه الصدريون كقوة انتخابية، إلى جانب نفوذهم المتنامي داخل الدولة، تضاؤلٌ في العوائد الانتخابية. وبحلول انتخابات عام ٢٠٢١، انخفضت أصوات التيار إلى ما دون إجمالي المكاسب التي حققها في عام ٢٠١٤، من نحو ١,٥ مليون إلى ٨٨٥,٣١٠ صوت فقط (وهو ما كان مفاجئاً خاصةً بالنظر إلى زيادة النمو السكاني والطابع الديموغرافي الذي تغلب عليه شريحة الشباب في قاعدة التيار الصدري).

حتى أن عدداً من كبار القادة ذكروا أنه كان هناك تردد مبدئي داخل التيار بشأن خوض انتخابات عام ٢٠٢١، بعد الاقتراع الداخلي الذي أشار إلى احتمال خسارة الأصوات.[٢٨] ولكن في نهاية المطاف تمكّن الصدريون من تعويض التراجع في قاعدة التصويت من خلال استراتيجية انتخابية متطورة وبفضل الإخفاقات الاستراتيجية والتكتيكية لمنافسيهم.[٢٩]

تشكيل الحكومة وشق صفّ "البيت الشيعي"

جعلت نتيجة انتخابات ٢٠٢١ كبار الصدريين في حالة انتشاء، ولشعورهم بضعف موقف منافسيهم في الإطار التنسيقي، ولكون النظام السياسي في العراق يترنح على شفير الهاوية، ضغط الصدريون من أجل تشكيل حكومة أغلبية وطنية. كان الهدف هو الاستفادة من هامش فرصة محدودة لإعادة هيكلة توازن القوى بشكل دائم داخل الكتلة الإسلامية الشيعية المهيمنة. وكان هذا المسعى محفوفاً بالمخاطر بطبيعته، وقد دفع فشله بالصدر إلى سلسلة من ردود الفعل القصيرة الأجل التي تزداد خطورةً.

ادّعى كبار القادة الصدريين في مقابلات مع مؤلِّفَيْ هذه الورقة أن تحوّل الحركة عن سياسة التوافق كان يرمي إلى "تصحيح العملية السياسية وإنفاذ مبادئ معينة"[٣٠] ولم يمثِّل مجرّد ثأر شخصي من المالكي وقوات الحشد الشعبي، وأشاروا إلى البيان الشهير الذي صدر في عام ٢٠١٨ عن المرجعية في النجف بخصوص "..تفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرَّبين أو غيرهم".[٣١] غير أن هذا المبدأ يُطبّق على نحو غير متّسق، إذ تجدر ملاحظة أن الصدريين وإن حاولوا استبعاد المالكي تماماً من عملية تشكيل الحكومة، فقد قبِلوا ضمّ زعماء آخرين موجودين مثل هادي العامري إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما كانت هناك تناقضات مماثلة تتعلق بشركاء الائتلاف الصدري أنفسهم، ولم تُبذل أي محاولة لكسر التوافق السياسي الذي يُقسّم المناصب الرئيسية للدولة (مناصب رئيس الوزراء والرئيس ورئيس البرلمان، ونوابهم) وفقاً لنظام المحاصصة الإثنية الطائفية. كما لم يكن هناك ما يشير إلى الطلب من السنّة والأكراد والشيعة التنازل عن مواقع نفوذهم الطائفية في وزارات معينة.

جادل الصدريون بأن الحركة يمكن أن تكون في موقع أفضل برفضها المشاركة في حكومةٍ أخرى من "حكومات الوضع الراهن"، بدلاً من الدفع بأجندة الإصلاح من خلال إحياء الاحتجاجات.

وبدلاً من قيادة كتلة إصلاحية ببرنامج حكومي، بدا أن الصدر يسعى إلى التعجيل بحدوث أزمة داخل "البيت الشيعي"، وكان الهدف الأساسي هو إبقاء الضغط على الإطار التنسيقي من خلال إرغامه على الدخول في وضع لا يمكنه فيه تشكيل حكومة مع الصدر ولا استبعاده تماماً من العملية. في هذا السيناريو، أعرب الصدريون عن أملهم في أن يكون السبيل الوحيد للمضي قدماً هو شقّ صفّ الإطار التنسيقي، مع انضمام بعض عناصره إلى الصدر واستبعاد البعض الآخر.

---

٢٨ مقابلات بحثية ذات طابع سري مع أعضاء في التيار الصدري أجراها المؤلفون في بغداد بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ وأغسطس/ آب ٢٠٢٢.

٢٩ Robin-D'Cruz (2022), "The Sadrist Electoral Machine in Basra".

٣٠ المرجع نفسه.

٣١ وفقًا للصدريين، هذا يعني أن نوري المالكي لا ينبغي أن يكون مرشحاً. انظر "آية الله السيستاني: ينبغي عدم تجريب المُجرَّب" روداو، ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/100920181.

ويعكس هذا التناقض بين الخطاب الإصلاحي والواقع اتجاهاً متنامياً يغلب على مواقف التيار الصدري، كما يُنظر إلى الخطاب المتعلق بمكافحة الفساد على نطاق واسع على أنه غطاء لاستهداف فاعلين معيّنين وشبكات محددة. وعلى سبيل المثال، استُهدِف منافسو الصدريين في الإطار التنسيقي من خلال اللجنة الدائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم الكبرى. (الأمر الديواني ٢٩)[٣٢] التي أثنى عليها العديد من صانعي السياسات والمحللين الغربيين لدورها المساهم في تعزيز المساءلة للنظام السياسي. وعلى الرغم من الغرض المنشود للّجنة، استخدم الزعماء الصدريون هذه اللجنة لملاحقة المعارضين في محاولة لكسب المزيد من السلطات.

كان انسحاب النواب الصدريين من البرلمان في منتصف عام ٢٠٢٢ نقطة تحول رئيسية. وقد جادل الصدريون بأن الحركة يمكن أن تكون في موقع أفضل برفضها المشاركة في حكومة أخرى من "حكومات الوضع الراهن"، وبدلاً من ذلك الدفع بأجندة الإصلاح من خلال إحياء الاحتجاجات. وعلى حد تعبير أحد الصدريين المتنفّذين فقد كان الهدف هو "المخاطرة على المدى القصير في سبيل تحقيق الهدف الأكبر".[٣٣] وأوضح زعيم صدري آخر أن الانتخابات ليست السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف [حكومة الأغلبية الوطنية]، إذ بإمكان الصدر الاستفادة من الناس والمحتجين، ولا يقتصر هؤلاء على الصدريين، بل يشملون أيضاً جماعات أخرى غير التيار الصدري.[٣٤] إلا أن هذا التوجّه لم يأت على خلفية سياسةٍ تحوُّليةٍ وجديدة يرادُ الدفع بها في وجه منظومة سياسية مناهضة للإصلاح، بل سببه أنّ الصدريين كانوا يحاولون باستماتةٍ وعلى نحوٍ متزايد شقّ صفّ ما يسمى "البيت الشيعي" بحيث يمكن إعادة بنائه ليتمركز حول التيار الصدري. وبعبارة أخرى، كانت غاية الصدريين استبدال التمركز الصدري بالتمركز الشيعي.

التأثير السياسي لقاعدة التيار الصدري الانتخابية

غالباً ما يجري تجاهل القاعدة الانتخابية للتيار الصدري – ولا تحظى بالدراسة الكافية – لصالح التركيز على تنافس النُخب، مع أنّ لهذه القاعدة الانتخابية تأثيرها على سياسات التيار الصدري، وهو تأثير يتجلّى بدينامية "من القاعدة إلى القمة". وبالتالي، لفهم الصدر، لا يكفي فقط تحليل دوافعه السياسية وتصريحاته وتحركاته التكتيكية تجاه الأطراف الفاعلة الأُخرى من النخب، ولكن ينبغي أيضاً دراسة قاعدته الشعبية الرئيسة، أي الملايين من العراقيين الفقراء من أبناء المناطق الحضرية الذين يشكلون قاعدة دعمه الأساسية. وتوفِّرُ الدراسة الاستقصائية التي أُجريت بتكليف من تشاتام هاوس رؤى جديدة للقاعدة الاجتماعية للحركة.

فمع نمو قاعدة التيار الصدري، أصبح التيار من بين أكبر الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، وقد ثبت أن ما يمتلكه من إمكانات كبيرة في التعبئة، إلى جانب قدرة زعمائه الواضحة على الصمود، تشكّل عامل جذب لِطَيْفٍ متنوعٍ من الفاعلين الذين سعى معظمهم دون جدوى إلى استغلال القوة الاجتماعية للتيار لغاياتهم الخاصة، وقد أتت هذه المحاولات بنتائج عكسية في كل مرة، وتمكّن التيار الصدري من الحفاظ على أجندته الخاصة على حساب أجندات حلفائه.

ولعل سبب ذلك يكمن جزئياً في الفهم الخاطئ للقاعدة الصدرية. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، سعت مجموعات من النخب اليسارية والليبرالية في العراق إلى توحيد قواها مع الصدريين، وقد أملت هذه المجموعات في تسخير القاعدة الانتخابية للصدريين بهدف اختراق النظام السياسي والدفع ببرامجها الرامية إلى الإصلاح، كما اعتقد هؤلاء أن بإمكانهم التأثير في القاعدة الصدرية وتحويل توجهها الأيديولوجي نحو توجهاتهم الخاصة. وفي عهد غير بعيد، اعتقد صانعو السياسات في الولايات المتحدة أن بالإمكان تسخير توجهات القاعدة القومية الطابع، المتمثلة في شعار "العراق أولاً" ضد إيران. وفي أثناء ذلك، أفردت الحكومة الإيرانية عضلاتها العسكرية والمالية في محاولة لاحتواء شبكات التيار الصدري لخدمة أهدافها الخاصة.

غير أن أولئك الذين حاولوا الاستفادة من القاعدة الصدرية دائماً ما انتهى بهم الأمر إلى أن يصبحوا أدوات لسلطة التيار، وحققت الأطراف الفاعلة الإيرانية (لا سيما فيلق الحرس الثوري الإسلامي) نجاحاً أكبر من معظم الآخرين، ولكن حتى الحرس الثوري الإيراني فشل في تحقيق اختراقات في قاعدة المؤيدين الصدرية الأساسية، ونجح فقط في احتواء الشبكات ضمن طبقَتَي الموظفين والمنتسبين إلى الجناح المسلح للحركة.

---

٣٢ أُنشِئت لجنة الأمر الديواني ٢٩ (المعروفة رسمياً باسم اللجنة الدائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم الكبرى) بموجب الأمر الديواني رقم ٢٩ الصادر عن مكتب رئيس الوزراء في ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٢٠.

٣٣ مقابلات بحثية ذات طابع سري مع أعضاء في التيار الصدري أجراها المؤلفون في بغداد بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ وأغسطس/ آب ٢٠٢٢.

٣٤ المرجع نفسه.

الدين والسياسة: الثقة وعوامل التغيير

كشفت الدراسة الاستقصائية التي أجراها تشاتام هاوس بين سكان مدينة الصدر في يونيو/ حزيران عام ٢٠٢٢ أن لدى الصدريين وجهات نظر مختلفة بشأن العلاقة بين الدين والسياسة. ولا يمكن فهمُ هذا الجانب المعقد من خلال المنظور التبسيطي للثنائيات من قبيلِ إسلاميين/علمانيين أو أنصار دولة إسلامية مقابل أنصار دولة مدنية، ويضاف إلى ذلك أن لهذا التنوع جانب يتعلق بالأجيال. وربما كان من المدهش أن يُظهر الصدريون ممن تقِلّ أعمارهم عن ٤٥ عاماً إيماناً أكبر نسبياً من الأجيال التي تتقدمهم سِنّاً بقدرة الزعماء الدينيين على تحقيق التغيير السياسي (انظر الشكل ٣أ ، أدناه). وبالمثل، أظهر المجيبون الأصغر سناً ميلًا أكبر نحو بعض المواقف المرتبطة بميول دينية وإسلاموية أقوى (انظر الأشكال ٣ج إلى ٣هـ). ولهذا دلالاته المهمة ليس فقط لناحية طبيعة السياسة الصدرية عموماً والأساليب التي يسعى من خلالها الزعماء الصدريون إلى جذب قاعدة الحركة، ولكن أيضاً لأولئك الموجودين في المعسكرين المدني والتشرينيّ الذين يسعون إلى التنافس على الزعامة داخل القاعدة الصدرية أو على هامشها.

ورأى ٣٦ في المئة من جميع المجيبين أن الزعماءَ الدينيين هم الأكثر موثوقية لإنجاز التغيير السياسي، مقابل ٣٠ في المئة ممن رأوا أن الأحزاب السياسية الجديدة هي الأقدر، في حين قال ٢٨ في المئة إن لأحزاب السياسية التقليدية هي الأجدر بتحقيق التغيير السياسي. (انظر الشكل ٣أ). وقد يبدو هذا الرقم منخفضاً، لكنه مهم بالنظر إلى أن رجال الدين الصدريين ليس لهم أي دور في السياسة الرسمية (أي أنهم ليسوا قادة أحزاب أو سياسيين أو وزراء أو رؤساء وزراء). وهذا الغياب عن المجال السياسي الرسمي هو الذي يضفي على رجال الدين الصدريين قدْراً كبيراً من المصداقية في ما يتصل بالزعامة السياسية. وعادة ما يتفاعل أنصار التيار العاديون مع رجال الدين في الحركة في سياقات يومية غير سياسية، وبالتالي لا تشوبُ تفاعلهم إخفاقات الحكم السياسي برغم الانخراط السياسي العميق للتيار الصدري كحزب حاكم.

وعلى النقيض من ذلك، مثلما يبيّن الشكل ٤، فإن الثقة في المؤسسات السياسية (مجلس الوزراء أو مجلس النواب) منخفضة للغاية، إذ أشار ٤٩ في المئة و ٥٤ في المئة من جميع المجيبين أنهم "لا يثقون على الإطلاق" في هذه المؤسسات. وعندما تضاف هذه النسبة إلى نسبة من أجابوا بأنّ "ثقتهم محدودة"، فإن ذلك يعني أن ٧٢ في المئة و٧٥ في المئة على التوالي من جميع المجيبين لا يثقون بمجلس الوزراء ولا بمجلس النواب. وهذا يجعل الزعامة الدينية ومؤسسات المجتمع المدني (التي تُنظّم بشكل أساسي من خلال الشبكات الدينية للصدريين) وقوات الأمن العراقية (باستثناء قوات الحشد الشعبي) الجهات الرئيسة التي تحظى بالثقة من بين تلك المؤسسات التي طُلب من المجيبين إبداء آرائهم فيها.

غير أنّ نسقاً مختلفاً لوحظ في حالة المجيبين الذين تبلغ أعمارهم ٤٥ سنة أو أكثر الذين ذكروا أنّهم يفضلون الأحزاب السياسية التقليدية على الزعماء الدينيين والأحزاب السياسية الجديدة باعتبارها الأكثر قدرة على تحقيق التغيير السياسي. (يوضح الشكل ٣أ أن تفضيلات هذه الفئة العمرية بحسب الإجابات هي ٥٥ في المئة و٣٠ في المئة و١٥ في المئة). كان الاختلاف في وجهات النظر عبر الفئات العمرية واضحاً للغاية في الردود على أسئلة الاستطلاع بشأن مستويات الثقة في المؤسسات السياسية (الشكل ٤)، إذ كانت مستويات عدم الثقة أعلى بين المجيبين الأصغر سنّاً الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، ويبدو أن انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات السياسية يرتبط عموماً بارتفاع مستويات الثقة في الزعامة الدينية.

الشكل ٣. الآراء بشأن الدين والإسلام السياسي

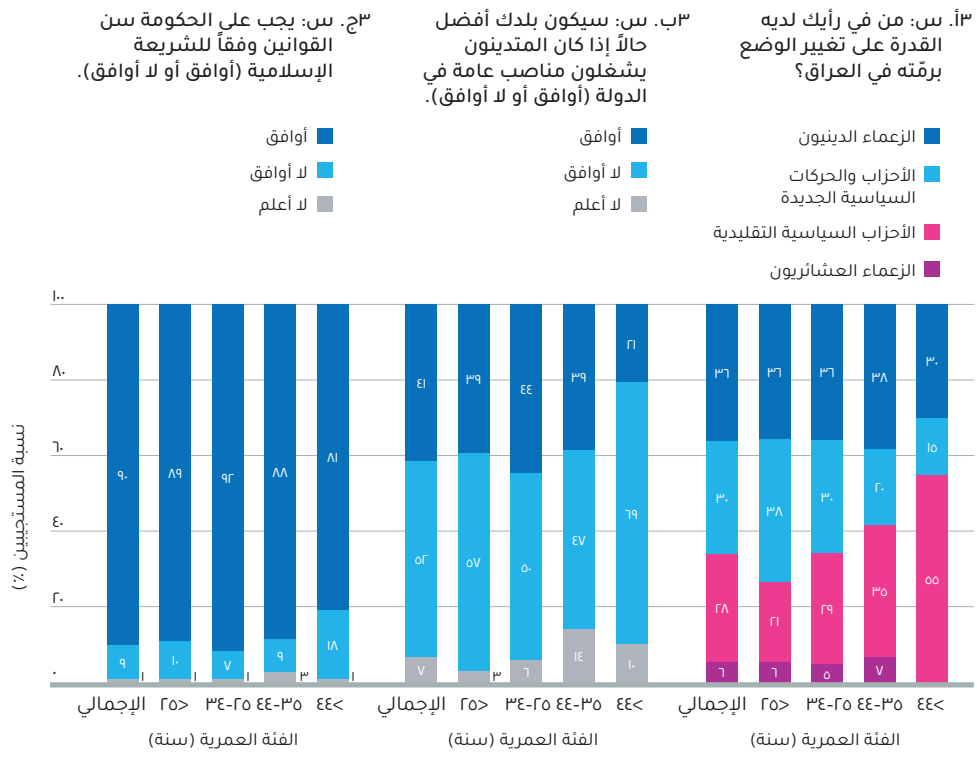

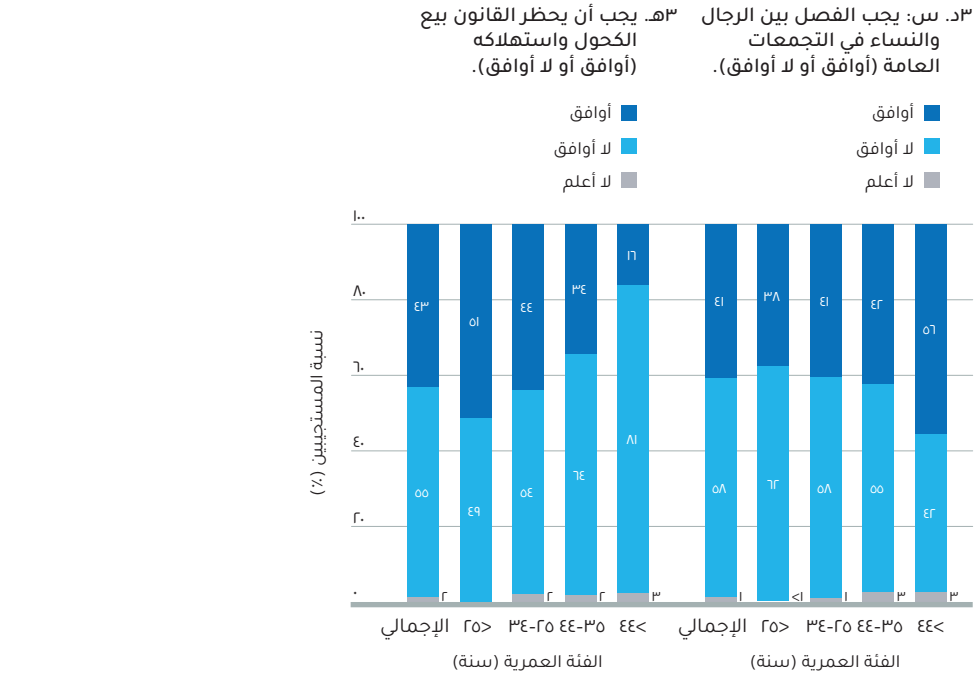

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

الشكل ٤. مستويات الثقة في المؤسسات

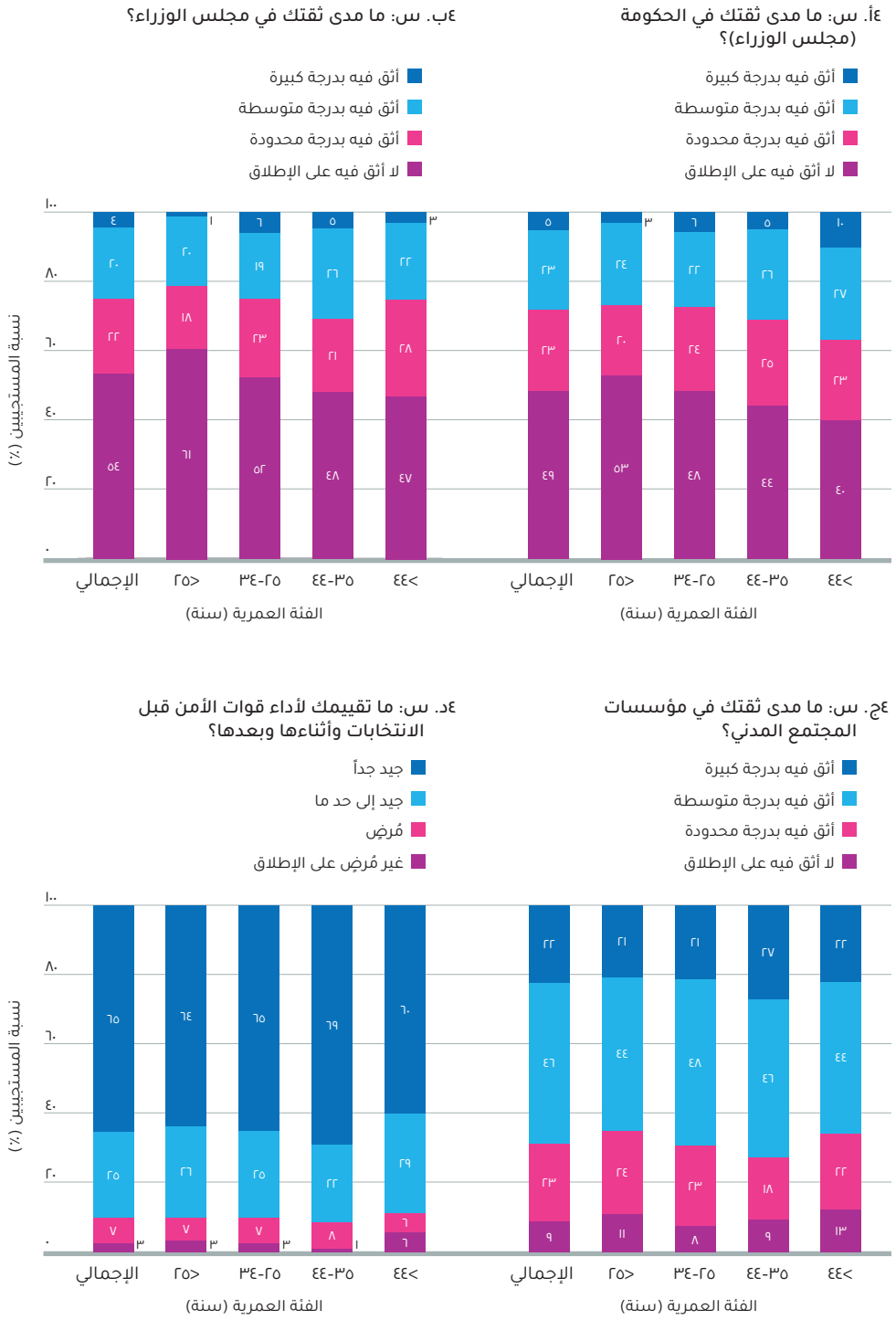

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

ومما زاد الصورة تعقيداً أن غالبية المجيبين (٥٢ في المئة) من جميع الأعمار لم يوافقوا على الاقتراح القائل بأن العراق سيكون أفضل حالاً إذا شغَل المتدينون مناصب عامة في الدولة، إذ وافق ٤١ في المئة على ذلك (الشكل ٣ب). ويعكس هذا التفاوت في جانبٍ منه طبيعة التيار الصدري الذي يتمحور حول شخص الصدر، إذ لا يميل الصدريون إلى تأييد فكرة أن رجال الدين يجب أن يشغلوا مناصب سياسية، ولكنهم يؤمنون بسلطة الصدر الحصرية في الإشراف على الشؤون السياسية والدينية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بيانات الدراسة الاستقصائية الأخرى المتعلقة بالعراق ككل تشير إلى أن الصدريين لا يزالون نسبياً أكثر ميلاً نحو الفاعلين الدينيين الذين يشغلون مناصب عامة (انظر الشكل ٥، حيث توافق ٣٣ في المئة من عيّنة الدراسة على نطاق العراق هذا الرأي وتعارضه نسبة ٦٥ في المئة).

الشكل ٥. البارومتر العربي ٢٠١٨: الإسلام السياسي (البيانات التي تخص العراق فقط)

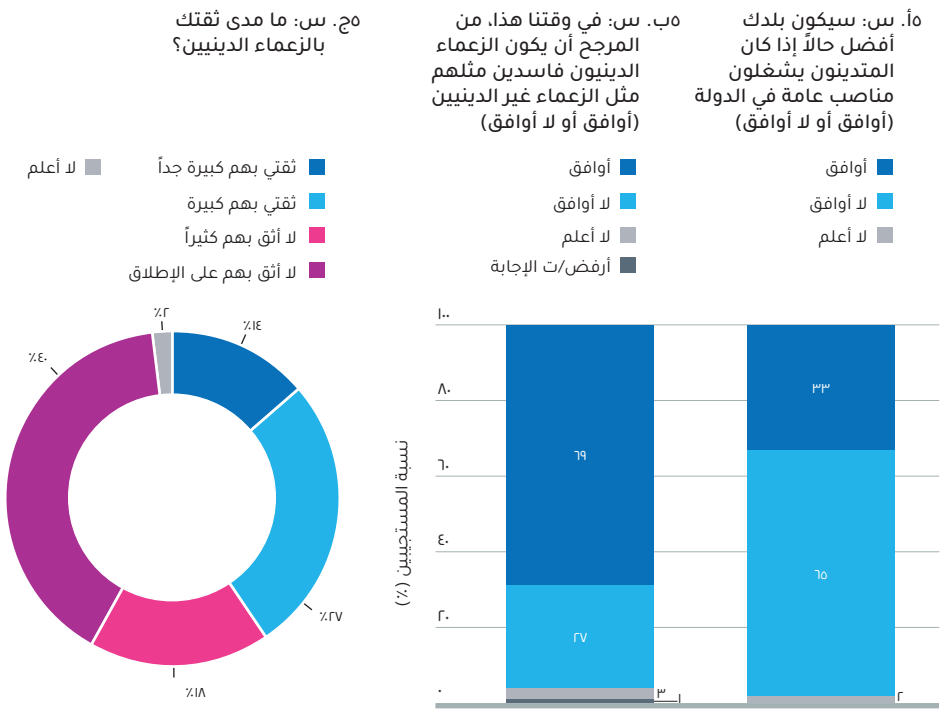

المصدر: البارومتر العربي - الموجة الخامسة، ٢٠١٨-٢٠١٩.

تأييد الإسلام السياسي

تظل القاعدة الصدرية على وجه العموم ملتزمة التزاماً عميقاً برؤية دينية للسياسة، إلاّ أنها بدون موقف أيديولوجي واضح أو موحّد بشأن كيفية تحقيق ذلك أو بخصوص تفاصيله. وعلى سبيل المثال، تعتقد الأغلبية الساحقة التي تزيد عن ٨٠ في المئة في جميع الفئات العمرية أنّ على البرلمان سن القوانين (بما في ذلك قوانين العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية) وفقاً للشريعة الإسلامية (انظر الشكل ٣ج). ومع ذلك، عند سؤالهم عما إذا كانوا يوافقون على الفصل بين الجنسين في الفعاليات العامة (الشكل ٣د)، كان المجيبون منقسمين بالتساوي تقريباً، وينسحب هذا على حظرِ الكحول أيضاً.

وهنا أيضاً تضيف الفجوة بين الأجيال المزيد من التعقيد إلى المشهد، إذ أعربت نسبة مرتفعة (٦٢ في المئة) من الصدريين في الفئة العمرية الأصغر سناً (أقل من ٢٥ سنة) الذين شملهم الاستقصاء عن معارضتها للفصل بين الجنسين، ولكنهم أيضاً وبنسبة (٥١ في المئة) أعربوا عن تأييدهم لحظر الكحول مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سناً. وفي حين أن ٩٠ في المئة من العينّة (بما في ذلك ٨٩ في المئة

من الفئة العمرية ١٨–٢٤ سنة) أيدت الرأي القائل بأنه ينبغي للحكومة أن تسن القوانين وفقاً للشريعة الإسلامية، فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٨١ في المئة بين المجيبين الذين تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة.

وتُظهر استطلاعات الرأي العام أن عقدين من الفشل في الحكم قد جرّدا المصداقية من كلٍّ من الإسلام السياسي كعقيدةٍ للحكم ومن النخب التي تبنت هذا الشكل من أشكال الحكم.[٣٥] إلّا أن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز تشاتام هاوس للقاعدة الصدرية تشير إلى أنّ فشل الحكم ربما زاد من التعلّق بالزعامة الدينية كبديل، لا سيما في أوساط الأجيال الشابة. ومعنى هذا أن الحركة الصدرية سوف تستمر في الدفع بمؤهلاتها الدينية في مواجهة منافسيها ذوي التوجه الإسلاموي البحت، مثل نوري المالكي، الذين أصبحوا أكثر انفصاماً عن الزعامة التي يمثلها رجال الدين والزعامة الدينية.

كما تظل الحركة ملتزمة بأغلبية ساحقة برؤية إسلامية للسياسة، حتى وإن لم تتبلور هذه الرؤية في نموذج محدد من نماذج الدولة أو في شكل برنامج سياسي واضح. وبالتالي، تتمتع القيادة الصدرية بمرونة أكبر في مواقفها السياسية، إلاّ أنها مضطرة أيضاً لإبقاء مواقفها ضمن الإطار الديني الإسلامي الأعم.

ولعل أكثر ما يثير الدهشة في دراسة تشاتام هاوس تنوّع وجهات النظر الدينية السياسية في أوساط القاعدة الصدرية. وأظهرت الردود على عدد من الأسئلة المطروحة بشأن موضوع هذه الآراء (انظر الأشكال ٣ و ٦ و ٧) انتشاراً متساوياً إلى حد ما لمختلف المواقف التي يتبناها المجيبون، مع ظهور مواقف متناقضة أحياناً داخل الفئة العمرية نفسها. لقد تجنب الصدريون صياغة وفَرض أيديولوجية سياسية برنامجية محددة بوضوح (إسلامية أو غيرها)، مفضّلين بدلاً من ذلك إدارة هذا التنوع الداخلي من خلال أشكال سياسية أكثر غموضاً ومرونة. وربما تجلّى هذا بشكل أكثر وضوحاً في التحول بين الحملات الانتخابية للصدريين ٢٠١٨ و ٢٠٢١، مع ميل الأولى إلى السياسة المدنية بينما أعادت الأخيرة تركيز السياسة الصدرية على الموضوعات الدينية الأساسية.

المواقف من حركات الاحتجاج الأخرى

عندما عادت الحركة الصدرية إلى الاحتجاج السياسي في عام ٢٠٢٢، تحوّل خطابها إزاء حركة تشرين بشكل ملحوظ من أجل تسهيل المصالحة.[٣٦] ومن الواضح أن القيادة الصدرية كانت تدرك أن استراتيجية الاحتجاج التي تبنّتها الحركة بعد خروجها من مجلس النواب، لابد وأن تتوسع إلى ما هو أبعد من القاعدة الصدرية الأساسية. وذكَر الزعماء في التيار للمؤلِّفَين أنهم يأملون في إعادة إطلاق الاستراتيجية التي أثمرت النجاح الانتخابي الملحوظ في عام ٢٠١٨.

وفقاً لمحاوري الصدريين في المقابلات التي أُجرِيت لغرض بحثِ تشاتام هاوس في يوليو/ تموز ٢٠٢٢، "زار بعض قادة الاحتجاج الصدر في النجف على مدى الشهرين أو الثلاثة أشهر الماضية، وتبادلوا الأفكار، لكن العلاقة لم تصل بعد إلى وضعية التحالف".[٣٧] ونظراً للدور الذي لعبه الصدريون في قمع انتفاضة تشرين في عام ٢٠١٩، كان من الواضح أنهم سيواجهون مهمّة شاقة في إعادة بناء العلاقات مع حركة الاحتجاج. وبدا أن العديد من نشطاء تشرين، الذين يرون في التيار الصدري وفي الإطار التنسيقي وجهين لعملة واحدة، يفضّلون الابتعاد وترك الجماعتَين تتصارعان في ما بينهما.[٣٨]

واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها تشاتام هاوس فإن لدى الصدريين وجهات نظر مركّبة إزاء حركة تشرين، فقد أظهر الصدريون عبرَ جميع الفئات العمرية درجةً عالية من التقارب مع حركة تشرين. وذكَر ٤٣ في المئة من المجيبين أن لديهم آراء إيجابية بشأن احتجاجات تشرين، مقابل ٤٩ في المئة ممن كانت لهم آراء سلبية (انظر الشكل ٦). هذا برغم خطاب الزعماء الصدريين الصارم المناهض لتشرين والعنف الذي مارسه التيار الصدري بحق نشطاء تشرين في السنوات المنصرمة.[٣٩] وتشير هذه النتائج إلى أنّ النشاط الاحتجاجي بالنسبة إلى القيادة الصدرية ليس مجرد مسألة مساومة بين النخبة ولكنه مدفوع أيضاً من الأسفل إلى الأعلى بتلك التوجهات القوية داخل القاعدة الاجتماعية للحركة.

---

٣٥ تُظهر البيانات من مقياس الباروميتر العربي – الموجة الخامسة، ٢٠١٨–٢٠١٩ (غير مستنسخة في هذه الورقة)، أن ٢٠ في المئة فقط من المستجيبين أعربوا عن ثقتهم بالحركات الإسلامية في البلاد، في حين أعرب ٧١ في المئة عن عدم ثقتهم بها.

٣٦ لم تتخذ تصريحات الصدر ووكلائه صالح محمد العراقي ومصلح محمد العراقي شكل مناشدة مباشرة لحركة تشرين من أجل انضمام التيار إلى حركة الاحتجاج فحسب، بل نُشِرت الرموز الخاصة بشهداء تشرين خلال الاحتجاج الصدري في مجلس النواب في شهري يوليو/تموز وأغسطس/ آب ٢٠٢٢. كما نُصِبَت خيام لتشرين وصُوِّرَ رئيس لجنة المظاهرات في التيار الصدري السيد إبراهيم الجابري وهو يعقد جلسات مشاورات مع نشطاء تشرين.

٣٧ مقابلة بحثية مع أحد أعضاء التيار الصدري، بغداد، مايو/ أيار ٢٠٢٢.

٣٨ وكما قال أحد الذين أُجريت معهم مقابلات للمؤلِّفين: "كلاهما يستحق الموت، لن نكون جزءاً من ذلك ". (مقابلة بحثية مع ناشط فضّل عدم الإفصاح عن هويته، البصرة، ٢ أغسطس/ آب ٢٠٢٢).

٣٩ Robin-D'Cruz, B. (2021), 'The Social Logics of Protest Violence in Iraq: Explaining Divergent Dynamics in the Southeast', Working Paper, LSE Middle East Centre Paper Series, 53, http://eprints.lse.ac.uk/111784.

الشكل ٦. الآراء بشأن حركة تشرين

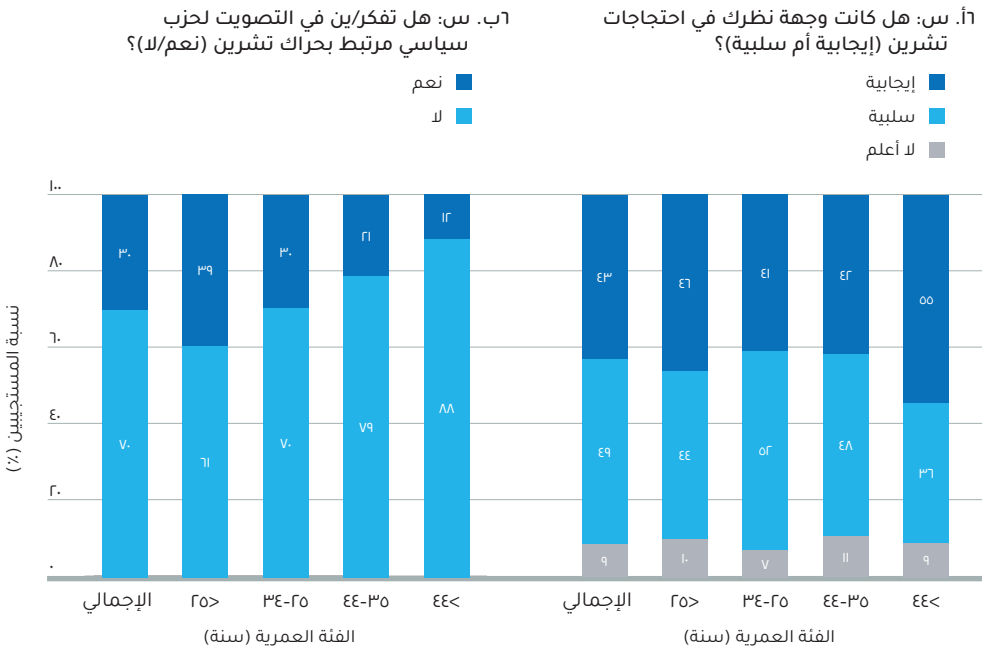

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

يعتمد الصدريون اعتماداً كبيراً على تكرار تصويت قاعدتهم الأساسية لدرجة أنهم لا يملكون ترف السماح لهذه الأصوات "بالانجراف" – سواء في هوامش القاعدة الصدرية أو في صفوف الشباب الشيعة الذين نشأوا في مناطق صدرية مثل مدينة الصدر. ولهذا السبب يتعاملون مع أطراف حركة تشرين، وقد تجلى هذا الخطر في بيانات الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز تشاتام هاوس، ولا سيما في حالة أنصار التيار الصدري الأصغر سناً. وإجمالاً، أفاد ٣٢ في المئة من المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٤ عاما بأنهم سينظرون في التصويت لحزب سياسي مرتبط بتشرين (انظر الشكل ٦ب: ٣٩ في المئة من الشباب دون سن الخامسة والعشرين و ٣٠ في المئة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاماً). وهذا بالمقارنة مع ١٢ في المئة للفئة العمرية التي تزيد عن ٤٤ سنة – وهي نسبة منخفضة جداً، لأن ٥٥ في المئة من هذه الفئة الأخيرة ذكرت أنها تنظر بإيجابية إلى حركة تشرين. ويشير التفاوت إلى أن هيمنة الصدر السياسية على أجزاء من قاعدته، وخاصة الفئات السكانية الأصغر سناً، ربما تكون آخذة في التراجع.

تسعى القيادة الصدرية إلى استيعاب التيارات التشرينية هذه داخل الحركة الصدرية، إلى جانب سعيها لاحتواء عناصر من قيادات تشرين غير المنظّمة كلٌّ على حدة. وإذا نجحت هذه المساعي فإن من شأنها أن تقلل من احتمالات تحوّل تشرين والتيارات الاجتماعية التي ترفدها إلى قوة سياسية مستقلة للإصلاح. وفي الوقت نفسه، من خلال إدارتها لقاعدة التيار، تعمل القيادة الصدرية على تعزيز ميلها الأكبر إلى خوض المجازفات واستعدادها لخلخلة سياسات النخبة. وقد استخدم الصدريون استراتيجيتهم المتمثلة في زعزعة الاستقرار المضبوطة – أو المحتواة – وهي الاستراتيجية التي نجحت في وقت سابق في تهدئة الدوافع الأكثر تطرفاً في قاعدة التيار – إلى أقصى حدّ ممكن.

المواقف من الانتخابات

من الجدير بالملاحظة أن لدى قاعدة الصدريين من الشباب ثقة أكبر في إمكانات السياسة الانتخابية لتحقيق التغيير، وذلك مقارنةً بما لدى أقرانهم من الشباب في حركة تشرين والشباب غير المنتمين إلى الحركة الصدرية. وبحسب بيانات دراسة تشاتام هاوس الاستقصائية، ذكَر حوالي ٤٩ في المئة من الشباب الصدريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٤ عاماً أنهم من المرجح أن يُدلوا بأصواتهم في الانتخابات القادمة (الشكل ٧ج)، مقابل ٢٧ في المئة قالوا إنّ من غير المحتمل أن يُدلوا بأصواتهم. وعلى صعيد العينة بكاملها، أشار ٤٧ في المئة من المجيبين إلى أنهم سيدلون بأصواتهم على الأرجح، وتفوق هذه الأرقام نسبة المشاركة التي تقدّر عادة بنحو ٣٠ في المئة. وقد أشار ٧١ في المئة من سكان مدينة الصدر الذين أُجريت معهم المقابلات ضمن دراسة تشاتام هاوس الاستقصائية (الشكل ٧ب) إلى

أنهم شاركوا بالتصويت في انتخابات عام ٢٠٢١، وهو ما يفوق بكثير نسبة الإقبال بموجب الأرقام الرسمية. وكان من المفاجئ تسجيل اختلافات طفيفة في هذه الأرقام حسب الفئة العمرية،

وكشفت أسئلة تكميلية وردت في دراسة تشاتام هاوس الاستقصائية أنّ ٤٩ في المئة من جميع المجيبين رأوا قَطْعاً أنّ الانتخابات أنجع من الاحتجاجات في تحقيق الإصلاح السياسي، بينما قال ٢٢ في المئة منهم إن الاحتجاجات هي أكثر الأساليب نجاعةً. كما رأت نسبة ٢١ في المئة من الذين شملهم الاستقصاء أنّ الانتخابات والاحتجاجات على نفس القدر من النجاعة في تحقيق الإصلاح. وبإيجاز، يمكن افتراض أن غالبية الصدريين يميلون إلى اعتبار النشاط الاحتجاجي والسياسة الانتخابية استراتيجيتين متكاملتين، في حين أن الشباب من التشرينيين وغير الصدريين أكثر تشككاً في جدوى الانتخابات – برغم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لزيادة إقبال الناخبين.

الشكل رقم ٧. الانتخابات والسلوك الانتخابي

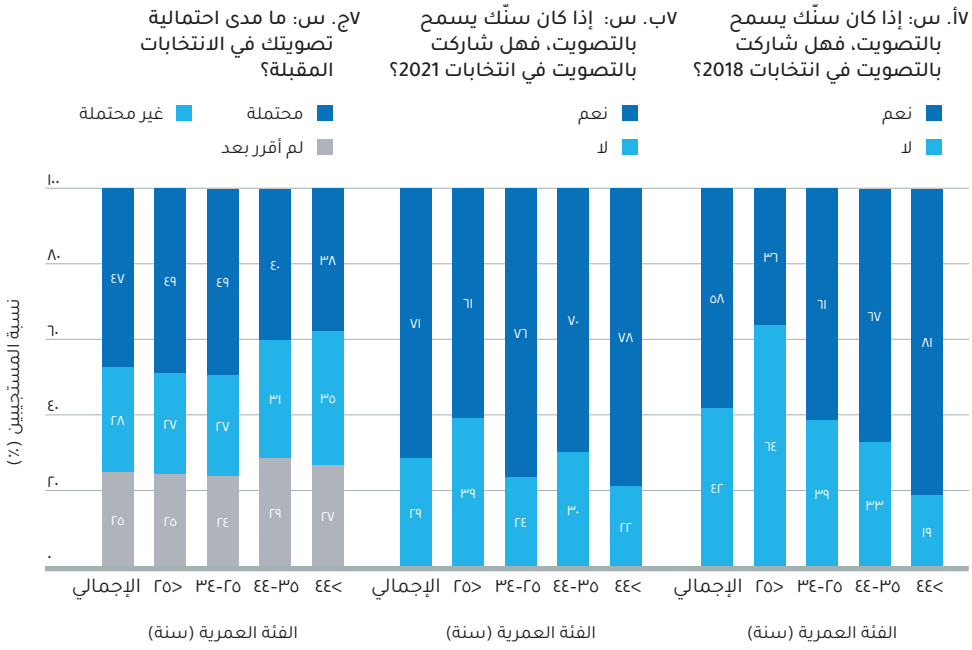

المصدر: البحث الذي أجراه تشاتام هاوس.
ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب

وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن هذه المواقف قد تضخّمت أكثر من خلال انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢١ وما تلاها، وكان النجاح الذي حققه الصدريون من ناحية عدد المقاعد سبباً في المزيد من تنشيط القاعدة الاجتماعية للحركة وحماسها للسياسة من خلال الانتخابات. ومن ناحية أخرى، كان للتفكك السريع لحركة امتداد التي كانت أضخم تجمع سياسي انبثق عن حركة تشرين تأثير مثبّط على حركة الاحتجاج غير الصدرية، وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق خيبة أمل أتباعها في العمل السياسي.[٤٠]

وتبرُز التبعات العميقة على هياكل القيادة المستقبلية داخل تيارات الاحتجاج العراقية والمجتمع المدني، إذ تبحث القاعدة الصدرية عن قيادة قوية قادرة على خوض غمار المنافسة الانتخابية، وعليه، من غير المرجح أن تتمكن أي حركة احتجاجية من احتواء القاعدة دون أن يكون لتلك الحركة جانبٌ انتخابي موثوق . وفي نفس الوقت، بينما تواصل حركة تشرين وغيرها من مجموعات المجتمع المدني مقاطعة الانتخابات أو تعجز عن تقديم خيار انتخابي موثوق وموحد، فإن الصدريين في أفضل وضعٍ يمكّنهم من الاستثمار السياسي لمشاعر الاحتجاج المتنامية.

وعلى نطاق أوسع، تشير بيانات دراسة تشاتام هاوس إلى أن من المرجّح لحماس القاعدة الصدرية للانتخابات أن يحافظ على الموقع الانتخابي المهيمن للتيار في سياق الميول السائدة عموماً التي تتسم بالعزوف الانتخابي. لقد أُجريت هذه الدراسة الاستقصائية بعد انسحاب الصدريين من البرلمان، ولئن كان المحتمل أن يكون هذا قد أحدث بعض الارتباك في القاعدة الصدرية لجهة ما يتعلق بالموقف

٤٠ Bobseine, H. (2022), 'Under Pressure, Iraqi Activists Plot "Third Way"', Century International, 28 September 2022, https://tcf.org/content/report/under-pressure-iraqi-activists-plot-third-way.

الانتخابي للحركة، فإن البيانات تشير أيضاً إلى أن الصدريين لا يعتبرون ما جرى انقطاعاً نهائياً عن السياسة الانتخابية. ويدلّ هذا على أن قاعدة التيار الصدري تتوخّى أن يظلّ التيار منخرطاً في الانتخابات في المستقبل وذلك برغم الغموض الحالي الذي يكتنف موقف الصدر بشأن هذه المسألة.

الخاتمة

من وجهة نظر صنّاع السياسات داخل العراق وخارجه، فإن الصدر زعيم يلفّه الغموض، فقد اكتسى الصدر هويات متعددة، من زعيم ميليشيا متمردة، إلى زعيم حركة احتجاج إصلاحية، ومن فائز بالانتخابات، إلى ثوريّ، ما يُعقّد من التسميات التبسيطية مثل "الإصلاحي" أو "المناهض لإيران" التي ما تزال تُطلَق عليه. لقد سعت هذه الورقة البحثية إلى تقديم تفسير لأقوال الصدر وأفعاله في سياق المعضلات التي يواجهها في إدارة كلٍّ من العمل السياسي مع النُخب وإدارة قاعدته الشعبية. وقد وازن الصدر في الماضي بين هذه المطالب المتنافسة من خلال استراتيجية زعزعة الاستقرار المضبوطة، ليس لإصلاح النظام السياسي العراقي أو إحداث ثورة فيه، ولكن لكسب أرضيةٍ لحركته داخل القسمة الشيعية للدولة العراقية.

إلاّ أن التغيرات الديموغرافية اعتُبِرت تحدياً متوسط الأجل للنظام السياسي العراقي لما بعد عام ٢٠٠٣، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أصبح مفلساً من الناحيتين الإيديولوجية والاقتصادية، إذ يكافح العديد من الشباب العراقي من أجل الحصول على فرص العمل، وقد كفّوا عن تصديق الخطاب القومي أو الطائفي أو الإصلاحي لزعمائهم. وفي ضوء ذلك، فإن أجندة الصدر الاحتجاجية تمثل محاولة للنأي بنفسه وبحركته عن نظام سياسي ملوّث يضرُّ بالعراقيين يومياً، كما أنها تمثل أداة لكسب النفوذ على حساب المنافسين السياسيين.

فهدف الصدر هو خلق حالة من زعزعة الاستقرار المضبوطة تشابه تلك الحالة التي سادت بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، عندما أقنع الكثيرين بأنه كان زعيماً احتجاجي التوجّه، بينما كان ما يزال يحتفظ بالنفوذ داخل الحكومة. وقد أتاح له ذلك تنصيب المزيد من الموالين في مؤسسات الدولة، فضلًا عن السعي وراء هدفه الأسمى المتمثل في إطاحة نوري المالكي، خصمه السياسي الأبرز، من السلطة.

تُمثّل أجندة الصدر الاحتجاجية محاولة للنأي بنفسه وبحركته عن النظام السياسي الملوّث الذي يُلحق الضرر بالعراقيين يوميّاً.

غير أنّ صعود الصدر داخل اللعبة السياسة العراقية أدى إلى نتائج عكسية مع قاعدته، إذ يُغذي الفشل في إشراك أتباعه بشكل كافٍ في مكاسب زيادة السلطة خيبةَ الأمل من النظام السياسي ويعزز الميول المناوئة للتوافق السياسي التقليدي داخل القاعدة الصدرية. وتشير بيانات دراسة تشاتام هاوس الاستقصائية إلى أنّ القاعدة الصدرية ستدفع التيار الصدري في اتجاهات أكثر راديكالية، غير أنها لن تتخلى عن زعمائها الدينيين أو عن الاحتجاجات أو عن اللعبة السياسة الانتخابية التي تميل القاعدة الصدرية إلى اعتبارها استراتيجيات تكميلية.

كذلك لم يتمكن الصدر من اجتياز عراقيل البنية غير المتماسكة والمفتّتة للدولة لتحقيق أقصى حدٍّ ممكن من الفرص التي يمكن جنيها من فوزه في انتخابات ٢٠٢١، وبدلاً من ذلك فقد احتشدت المنظومة السائدة للوقوف في وجه مساعيه للإمساك بالسلطة، وقد وفّرت سيطرة معارضيه على السلطة القضائية والمؤسسات الأمنية الآليات القضائية والأمنية اللازمة لوقف صعود الصدر.

وبرغم "الاعتزال" في نهاية أغسطس/ آب ٢٠٢٢، لم "ينتهِ" الصدر من العمل السياسي بأي حال من الأحوال، بل إن عودته إلى أجندة احتجاجات الشارع جزء من استراتيجية ترمي إلى حشد المزيد من الأصوات، ما يمكّنه أكثر في الانتخابات المستقبلية وفي عملية تشكيل الحكومة. على أنّ محاولة التحول من مقاربة بناء دولةٍ تتمحور حول الشيعة إلى بناء دولة تتمحور حول الصدر، والاستياء المتزايد من سياسة الوضع الراهن داخل قاعدته، تدفع الآن بنموذج الصدر لزعزعة الاستقرار المضبوطة (أو المحتواة) إلى نقطة الانهيار. والنتيجة سياسةٌ صدرية غير مستقرة ورجعية تتَّسم بالميل الكبير إلى المخاطرة – وبالتالي كثرة التقديرات الخاطئة والعثرات في قرارات الصدر (مثل سحب النواب أو انتقاد أتباعه لتصعيد العنف في المنطقة الخضراء في بغداد في أواخر أغسطس/ آب ٢٠٢٢). وفي نهاية المطاف، حين تكون الحركة الصدرية أقل استقراراً فإن هذا يعني مزيداً من زعزعة استقرار النظام السياسي العراقي.

لقد فوجِئ العديد من صناع السياسات في الغرب واستاؤوا من رغبة الصدر المتزايدة في المخاطرة، وسرعان ما تغيّر خطابهم في توصيف الصدر من "إصلاحي" إلى "محتَجِز رهائن"، إذ تساءل العديد منهم في نقاشات مع مؤلّفَيْ هذه الورقة كيف للصدر أن يحتجز البلاد رهينةً. لقد كان الصدر حليفاً لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق بعض المصالح الغربية وإصلاح النظام السياسي في العراق، وبرغم المفاهيم السائدة في العواصم الأجنبية بأن الصدر كان "مناوئاً لإيران" أو "مؤيداً للإصلاح"، فإن واقع شبكات النخبة في العراق أكثر تعقيداً. فالصدر، مثل أي زعيم سياسي آخر، يتنقّل عبر الطيف السياسي ولا يمكن قولبته في أي خانةٍ واحدة. يعني هذا الواقع أنه لا يمكن لصنّاع السياسات الاعتماد على الصدر أو أي فرد آخر داخل النظام السياسي العراقي لتوجيه الإصلاح، إذ يؤدّي هذا الدعم في بعض الأحيان، –حتى لو كان دعماً ضمنياً– إلى إذكاء استعراضات القوة في السياق المحلي، وبدلاً من اصطفاء المفضَّلين أو "الفائزين"، يجب على صانعي السياسات التركيز على بناء مؤسسات متماسكة تُخضِع شبكة النخبة بأكملها للمساءلة.

ملحق

الجدول ١. دراسة استقصائية لمدينة الصدر: عيّنة من السكان حسب الفئة العمرية ومنطقة الإقامة

	أقل من ٢٥ سنة	٢٥-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	أكثر من ٤٤ سنة	الإجمالي
الجوادر	١٦	٢٨	١٧	١	٦٢
مدينة الصدر (غير محدد)	٨	٤٥	٥	١	٥٩
القطاع ٥	٨	٣٢	٩	٢	٥١
القطاع ١١	١٢	٣٤	٤		٥٠
القطاع ٣٧	٢٣	١٣	٦	٦	٤٨
القطاع ٢٩	٨	٢١	٨	٤	٤١
القطاع ٢٥	١١	٢٩	٥		٤٥
شارع الفلاح	١٢	١٧	١٠	٢	٤١
القطاع ١	١٠	٢٣	٦		٣٩
القطاع ٥٥	٩	١٨	٨	١	٣٦
الأورفلي	٢	١٥	١٣	٢	٣٢
الكيارة	٢	١٦	١٣	١	٣٢
شارع الداخل	١١	١٠	٨	٣	٣٢
القطاع ٤٠	٦	١٨	٦	١	٣١
القطاع ١٢	٦	١٧	٨		٣١
القطاع ٤٨	٩	٢٤	١		٣٤
القطاع ٤٦	٦	٢٠	٥		٣١
القطاع ٦٣ - الكيارة	٩	١٤	٥	٢	٣٠
القطاع ٤	١٠	٨	٤		٢٢
القطاع ٣٥	٨	٨	٥		٢١
القطاع ٣٦	٨	٨	٤	١	٢١
القطاع صفر	٧	٥	٦	١	١٩

	أقل من ٢٥ سنة	٣٤-٢٥ سنة	٤٤-٣٥ سنة	أكثر من ٤٤ سنة	الإجمالي
القطاع ٧	٧	١٣	١		٢١
سوق مريدي	٤	١٤	٢		٢٠
القطاع ٦٨ - الكيارة	٧	١٠	٣		٢٠
القطاع ٦	٤	١٦			٢٠
الأولى	٢	١٠	٣	١	١٦
القطاع ٦٩ - الكيارة	٥	١١	١		١٧
القطاع ٦٧ - الكيارة	١	٨	٢		١١
القطاع ٦١ - الكيارة	٤	٤	٣		١١
القطاع ١٦ - الكيارة	٣	٥	٣		١١
القطاع ٨	٣	٨			١١
القطاع ٤٤	٣	٢	٢	٢	٩
القطاع ٣٠ - الكيارة	٣	٦	١		١٠
القطاع ٢٠	٤	٥	١		١٠
القطاع ٢١	٣	٢	٣		٨
القطاع ٧٦ - شركه		٤	٢		٦
القطاع ٦٢ - الكيارة	٣	٣	١		٧
القطاع ٣٩ - شارع الفلاح	٢		١	٢	٥
القطاع ٣	١	٥			٦
القطاع ٣٩	١	٢	٢		٥
القطاع ٤٣	٤	٢			٦
القطاع ٣٨	٣	٣			٦
القطاع ٩	١	٣			٤
شارع مظفر	٢	٢			٤
القطاع ٢	١	٢			٣
القطاع ١٠	٢		١		٣

	أقل من ٢٥ سنة	٢٥-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	أكثر من ٤٤ سنة	الإجمالي
حي الأمانة		١	١		٢
جميلة		١	١		٢
القطاع ٢٥		١	١		٢
القطاع ٣٧ - الجوادر		١	١		٢
القطاع ٤١		٢			٢
القطاع ٤٤ - شارع الفلاح				١	١
قطاع ٣٧ - شارع الجوادر				١	١
القطاع ٣٣		٢			٢
القطاع ٥٦				١	١
القطاع ٤٧	١	١			٢
الحبيبية				١	١
القطاع ٣٧ - شارع الداخل			١		١
القطاع ٤٨			١		١
القطاع ٦٤ - الكيارة			١		١
القطاع ٢٧			١		١
القطاع ٣٦			١		١
القطاع ٨٣		١			١
القطاع ٣٨ - شارع الجوادر		١			١
القطاع ٥٧		١			١
القطاع ٣٠		١			١
القطاع ١٧		١			١
القطاع صفر		١			١
القطاع ٤٤ - شارع الفلاح		١			١
القطاع ٢٥ - شارع الفلاح		١			١
القطاع ٤٥		١			١

	أقل من ٢٥ سنة	٣٤-٢٥ سنة	٤٤-٣٥ سنة	أكثر من ٤٤ سنة	الإجمالي
القطاع ٥٠		١			١
القطاع ٤٣ - شارع الفلاح		١			١
القطاع ٣٦ - شارع الجوادر		١			١
القطاع ٧٩		١			١
سوق الحي		١			١
القطاع ٣٩ - الجوادر	١				١
حي طارق	١				١
القطاع ٣٢	١				١
القطاع ٩ - شارع الفلاح	١				١
الإجمالي	**٢٧٩**	**٥٨٦**	**١٩٧**	**٣٧**	**١٠٩٩**

نبذة عن المؤلّفَين

الدكتور ريناد منصور زميل أبحاث أقدم ومدير مشروع مبادرة العراق في تشاتام هاوس، تُعنى أبحاثه بالعلاقات بين الدولة والمجتمع والاقتصاد السياسي للعراق والشرق الأوسط، وهو أيضاً باحث أقدم في الجامعة الأميركية في العراق، السليمانية. عمِل ريناد في السابق محاضراً في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)، حيث قام بتدريس العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، كما عمل أيضاً في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، ومعهد العراق للدراسات الإستراتيجية في بيروت، وفي جامعة كامبريدج حيث حاضر فيها منذ عام ٢٠١٥. وهو مؤلف مشارك لكتاب "ذات مرَّة في العراق" الصادر عن مكتبة بي بي سي ودار بنغوين للنشر وذلك لمواكبة السلسلة الوثائقية التي نالت استحسان النقّاد.

الدكتور بنديكت روبِن ديكروز زميل دراسات ما بعد الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة آرهُس، حيث يعمل في مشروع TOI (مشروع التعريف بالإسلامويين الآخرين – مقارنة الإسلامويين العرب من الشيعة والسنة في الشرق الأوسط المُطيّف)، وهو متخصص في سياسيات الإسلام السياسي الشيعي وحركات الاحتجاج في العراق ويركّز خصوصاً على التيار الصدري. وقد نشر أبحاثه على نطاق واسع حول هذه الموضوعات في المجلات الأكاديمية الرائدة في هذا الميدان، مثل المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، وكذلك برنامج أبحاث النزاع في كلية لندن للعلوم والاقتصاد، وفي عدد من وسائل الإعلام الدولية والمراكز البحثية.

كلمة شكر

يتوجه المؤلّفان بالشكر إلى جميع الذين أُجرِيت معهم مقابلاتٌ في سبيل إعداد هذه الورقة البحثية وكذلك الذين أجروا الاستقصاء في مدينة الصدر، كما نشكر المراجعين الأقران الذين ساهموا بتعليقاتهم على المسودات السابقة، ونشكر حيدر الشاكري على ما قدّمه من دعم. ولا يفوتنا أن نشكر جورجيا كوك ونيكول الخواجة من برنامج تشاتام هاوس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إدارة العمل المتعلق بإصدار هذه الورقة، والشكر موصولٌ أيضاً لفيرا تشامبان براون من فريق منشورات تشاتام هاوس على تحريرها للنص.

مشروع مبادرة العراق في تشاتام هاوس

يعالج المشروع الأسباب الجذرية لتفكُّك الدولة العراقية ويتحدى الافتراضات السائدة في العواصم الغربية بشأن إحلال الاستقرار وتحقيق السلام، ويهدف المشروع إلى الوصول إلى نهج أكثر دقة في التعامل مع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة والمترابطة في العراق.

تستند المبادرة إلى التحليل الأصلي والمشاركة الوثيقة مع شبكة من الباحثين والمؤسسات داخل العراق. وعلى الصعيد المحلي، تُحدد المبادرة أبرز الشخصيات السياسية والتجارية والعسكرية والمجتمعية في أنحاء العراق، وأما على الصعيد الوطني، فتستكشف المبادرةُ الصراع على الدولة.

ويستخدم المشروع هذه الرؤى الميدانية لتوجيه السياسة الدولية بشأن العراق، ويعقد تشاتام هاوس أنشطة مبادرة العراق في مدن مختلفة في الشرق الأوسط وبريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا.

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، دون إذن كتابي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر. يرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الناشرين.

لا يُعبّر تشاتام هاوس عن آرائه الخاصة، وإن الآراء المعبّر عنها في هذا المنشور مسؤولية المؤلف/ المؤلفين.

حقوق النشر © المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2022

صورة الغلاف: تجمّع لأنصار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر في العاصمة العراقية بغداد في 29 آب/أغسطس 2022.
مصدر الصورة: حقوق النشر © أحمد الربيعي/فرانس برس بواسطة صور غيتي

الرقم الدولي المعياري 9781784135683
المُعرِّف الرقمي 10.55317/9781784135683

للاقتباس من هذه الورقة: منصور، ر. وروبن ديكروز، ب. (2022)، الحركة الصدرية في العراق: ما بين سياسة الاحتجاج وسياسات السلطة، ورقة بحثية، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية،
https://doi.org/10.55317/9781784135683

طُبِع هذا المنشور على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات (FSC)
التصميم: designbysoapbox.com

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس

المعهد الملكي للشؤون الدولية
تشاتام هاوس
10 St James's Square, London SW1Y 4LE
هاتف: +44 (0)20 7957 5700
للتواصل: chathamhouse.org | contact@chathamhouse.org
مؤسسة خيرية مسجلة برقم: 208223